

الاضطهادات النازية لليهود أصحاب المهن القانونية
" قوانين الخدمة المدنية 1933 . 1938م "

دكتور/محمد على محمد عثمان
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب . جامعة الزقازيق

مقدمة

ثمة معامل ارتباط بين سريان العدل فى مجتمع ما وسلامته واستقراره وممارسة الحريات العامة فيه. كما أن هناك معامل ارتباط بين اختلال ميزان العدل فى مجتمع ما واستشراء الفساد والانحلال وعدم الاستقرار وانتشار الظلم واختفاء الحريات العامة فيه.

ومعامل الارتباط هذا وذلك هو رهن باستقلال السلطة القضائية وممارسة مهامها فى تحقيق العدل فى مجتمع ديمقراطى مستتير يمارس الفصل الحقيقى بين السلطات أو يمارس التعاون الحقيقى بينهم ، كما هو رهن بمدى عدم استقلال السلطة القضائية وغل أيديها فى تحقيق العدل واندماجها فى السلطة التنفيذية فى ظل نظام شمولى مستبد لا يؤمن بالحريات العامة. ويعنى ذلك أن المجتمعات تظل بخير طالما أن ميزان العدل فيها سليم مهما واجهتها من أزمات ، وانضباط السلطة القضائية وشريحة رجال القانون المنوط بهم تحقيق العدل ينعكس بشكل آلى أيضاً على سلامة المؤسسة وسلامة المجتمع ؛ والخلل فى السلطة القضائية واستشراء الفساد فى المجتمع ، وتطهيرها من الفساد أمر تفرضه سلامة وأمن المجتمع ؛ واستقلالها أمر لا مفر منه للإصلاح ؛ وحرمان رجال القانون من حقوقهم القانونية أو ظلمهم يعنى اختفاء العدل لأن فاقد الشئ لا يعطية.

وأهمية الموضوع بشكل أكثر خصوصية تكمن فى دراسة جزء من فئة من أهم فئات المجتمع الألمانى ، التى تقيم العدل فى هذا المجتمع ، وهم رجال القانون اليهود بصفة عامة والمحامين منهم بصفة خاصة ؛ والذين كانوا يشكلون فئة الوظائف اليهودية المكروهة والبغیضة على نفوس النازيين ، والذين كانوا من أوائل الضحايا الألمان للنظام النازى.

كان رجال القانون اليهود هم أول من تعرضوا لحرمانهم من حماية القانون ، وسلب حقوقهم المدنية منهم وأهمها حقوق التوظيف والعمل بالمهن القانونية بمقتضى قوانين تطهير الخدمة المدنية من اليهود أصحاب المهن القانونية بين أعوام 1933.1938م.

ولقد حاولت معظم الكتابات اليهودية والصهيونية المبالغة فى تردى وسوء أوضاع اليهود أصحاب المهن القانونية فى تلك الفترة محاولين إضفاء طابع خاص ومعاناة أشد خصوصية على أحوال هذه الفئة دون بقية نظرائهم الألمان المسيحيين فى نفس المهنة.

ولكن يبدو أن المراجعة والقراءات المتأنية والفاحصنة للوثائق والكتابات قد تكشف عن أن الوضع لم يكن رديئاً ولا سيئاً بالشكل الذى صورته هذه الكتابات أو على الأقل أن معاناة الآخرين فى هذا المضمار لا تقل أهمية عن معاناة اليهود.

على أن نقطة البدء فى هذا البحث هى عام 1933م ؛ وهو العام الذى انتهت فيه جمهورية فايمار ، بتسامحها منقطع النظر مع اليهود من ذوى المهن القانونية ؛ وازدهار حياة اليهود فيها بشكل عام ، وهو عام وصول النازية بقيادة هتلر إلى الحكم ، وهو نقطة تحول فى حياة أصحاب المهن القانونية من اليهود إذا ما قيست بالفترة السابقة ، كما أن نقطة انتهاء هذا البحث هى عام 1939م ، أو بمعنى أدق مع بداية الحرب العالمية الثانية وهى نقطة تحول خطيرة أخرى فى حياة اليهود ذوى المهن القانونية بشكل خاص واليهود بشكل عام.

تمهيد :

كان إقصاء وإزاحة اليهود والأجانب في ألمانيا عن الوظائف الحكومية من أهم الوعود التي تضمنها برنامج الحزب القومي الاشتراكي (Nationalsozialisten (National Socialism) والمعروف اختصارًا بالحزب النازي (NSDAP) Nazi ؛ ذلك البرنامج الذي أعلن في 25 فبراير 1920 م .
أى قبل وصول الحزب إلى السلطة بحوالى ثلاثة عشر عاماً.
فقد قضت النقطة الرابعة من هذا البرنامج بأن المواطن في الدولة (citizen) Staatsbürger ؛ هو الذى ينتمى إلى أبناء الوطن أو أبناء الشعب ، وهم أولئك الذين ينتمون إلى الدماء الألمانية (German Blood) Deutschen Blutes بصرف النظر عن عقيدتهم (1) Konfession
ولقد نصت المادة السادسة من هذا البرنامج فيما يتعلق بالوظائف والمهن الحكومية " بأن كل التعيينات الرسمية فى الدولة (official)
Öfentlich Amt (Dienst) ؛ من أى نوع سواء إذا كانت هذه الوظائف فى الحكومة المركزية ، أم فى الأقاليم والمقاطعات والحكومات المحلية أو البلديات الصغيرة يجب أن تقدم فقط لمواطنى الدولة ، ونحن نعارض العادة أو العرف البرلمانى الفاسد فى ملئ وشغل الوظائف الحكومية بناءً على الاعتبارات الحزبية فقط وبدون الرجوع أو النظر إلى الشخصية والمقدرة " (2).

1- Hofer, Walther. (Hg.); der Nationalsozialismus.; Dokumente, 1933-1945. Frankfurt am Main, 1964, P.28; Schmid, Hans-Dieter Und Andres.; Dokumente und Berichte Zur Verfolgung Und Vernichtung der Juden durch die Nationalsozialisten, 1933 bis 1945, Band 1; Düsseldorf, 1983, P.46.

2 – Langsam, Walther Consulo.; Documents and readings in the History of Europe Since 1918, New York, 1951, P. 668.

ومن ثم فإنه ليس بوسع اليهود (Juden (Jews أن يكونوا مواطنين
ألماناً وليس من حقهم أن يتقلدوا وظائف عامة فى الدولة⁽¹⁾.
على أن الحرمان من الوظائف فى برنامج الحزب لم يكن مقصوراً على
اليهود فقط وإنما شمل معهم أيضاً الغرباء أو الأجانب aliens⁽²⁾.
والواقع أن برنامج الحزب النازى فى تقريره لمنع اليهود من الوظائف
وتحريمها عليهم لم يكن مبتدعاً ولا مجدداً فى هذا المضمار ؛ فقد كان هذا
البرنامج مشتقاً من بعض الكتابات المعادية للسامية Anti-Semitism⁽³⁾. أو
بمعنى أدق المعادية لليهود Anti-Jews . والتي كانت تنادى بأن كل
الوظائف العامة Public offices المدفوعة المرتبات ، سواء إذا كانت هذه
الوظائف تتعلق بوظائف الحكومة المركزية أم الحكومات المحلية ، أم حتى
الوظائف الشرفية يجب أن توعد تماماً أمام اليهود وأن وظيفة المحامى
Lawyer محرمة عليهم⁽⁴⁾.

1 – Hofer, Walther., op. cit., P. 28; schmid. Hans-Dieter, op.cit. P.46.

2 –Chambers, Frank, and others.; This age of conflict, Contemporary World
history, 1914 to Present, London, 1950. P.464.

3- مصطلح العداة للسامية مصطلح غير علمى فاليهود الألمان ليسوا من أصل سامى ولكنهم
جرمان اعتنقوا الديانة اليهودية ، والأقرب للدقة هو مصطلح كراهية اليهود Judenhetze أو
العداء لليهود Anti-Jews واستخدامه هو التزام بالنصوص وليس اعترافاً به ، أنظر : عادل
محمد شكرى: النازية بين الأيديولوجية والتطبيق ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت ، ص
43 ، 67 ، 68 ، 70 ، 71 ؛ جمال حمدان: اليهود انتربولوجيا ، كتاب الهلال ، دار الهلال
، القاهرة ، العدد 542 ، فبراير 1996 ، ص 182.

4 – Dawidowicz, LucyS.; the War against The Jews, 1933-1945.
London, 1975, P. 57.

كما أن ظاهرة طرد اليهود من المهن والوظائف على الواقع العملى لم تكن مستحدثة فى المجتمع الألمانى ؛ فقد تم طرد اليهود من وظائف الحكومة والحياة المهنية فى عام 1847م⁽¹⁾ ؛ كما أنه تم تقييدهم وحصرهم وفرض قيود شديدة عليهم فى بعض الوظائف فى كثير من الأحيان طوال عهد القيصرية ، 1871 . 1918م.

فقد كانت بروسيا Preussen . التى كانت تحتوى على ثلثى عدد اليهود فى ألمانيا . من خلال القيود الإدارية ، لا تسمح بترقية اليهود إلى منصب القاضى Richter (Judge) إلا فى حالات خاصة واستثنائية فقط ، كما هو الحال فى هيسن Hessin وزاخسن Sachsen وبراونشفيج Braunschweig التى تم ترك القضاة اليهود فيها فى حالات خاصة ، كما أنه لم يسمح بتعيين محامين يهود Rechtsanwälte (Lawyers) فى بعض المدن⁽²⁾.

وعلى أية حال فإن النازيين Nazis فى مرحلة الكفاح للوصول إلى السلطة راحوا يطالبون الرايخستاج Reichstag الألمانى . البرلمان . من خلال نوابهم بإصدار تشريعات ضد اليهود ؛ فعلى سبيل المثال فى عام 1924م قدم النازيون إلى الرايخستاج مشروع قانون من أجل طرد exclude أعضاء العنصر اليهودى Jewish race . أو بمعنى أدق يهود ألمانيا. من كل الوظائف العامة فى الرايخ وإزاحتهم الفورية من وظائفهم⁽³⁾.

1 – Ibid, p. 59

2 –Richarz, Monika. (Hg.); Jüdisches Leben in Deutschland; Selbzeugnisse Zur Sozialgeschichte im Kaiserreich, Stuttgarr, 1979, PP.32-33

3 – Dawidwicz, Lucy.; op.cit, P.56.

ولكن يبدو أن الحزب النازي لم يجد استجابة من قبل حكومة جمهورية فايمار . Weimar . تلك الجمهورية التي تأسست عام 1918م وانتهت مع وصول الحزب النازي إلى السلطة عام 1933م . وذلك لأن فترة جمهورية فايمار كانت أزهى وأفضل عصور رجال القانون اليهود وخاصة المحامين منهم بسبب ثقافة التسامح والحرية التامة التي سادت هذه الفترة ⁽¹⁾ ومن ثم فقد كان على الحزب النازي أن ينتظر وصوله إلى السلطة من أجل تنفيذ برنامجه .

1 -Benz Wolfgang. (Hg.); Die Juden in Deutschland, 1933-1945, Leben unter Nationalsozialistischen Herrschaft, München, 1988, P.282.

أولاً : أسباب ودوافع صدور قوانين الخدمة المدنية ضد اليهود أصحاب المهن القانونية.

فى 30 يناير 1933م كلف رئيس الجمهورية الألمانية (أو رئيس الرايخ Reich) هندنبرج Hindenburg أدولف هتلر Adolf Hitler رئيساً للحكومة أو مستشاراً للرايخ (1) ، وبعدها بشهرين فقط صدرت قوانين الخدمة المدنية لتطهير المهن القانونية من اليهود لأسباب ودوافع متشابهة. كان الهدف النهائى لسياسة هتلر تجاه اليهود ، هو إبعادهم تماماً خارج الحياة الألمانية (2) ؛ فقد راح هتلر يصرح فى إحدى اجتماعات قادة الحزب فى الأقاليم " الشفافية والصفاء لنا جميعاً " (3). ولقد كان من بين الوسائل التى اتبعها هتلر فى هذا المضمار هو طردهم من الحياة المهنية والوظيفية وحصرهم وفرض القيود الصارمة عليهم فى مهنة المحاماة (4) Bar. وباقى المهن القانونية بسبب تأثيراتهم الضارة فى هذه المهن من وجهة نظر هتلر (5) والحزب النازى. كان هتلر والحزب النازى على قناعة تامة بأن اليهود ليسوا مؤهلين eligible للعمل فى المهن والوظائف القانونية وغيرها ، وأنهم غير راغبين وغير قادرين من الناحية الشخصية لخدمة الشعب الألمانى بإخلاص وولاء (6)..

1 -Hofer, Walther.; Op. cit P.26

2 - Gilbert, Martin.; The Second World War, London, 1970. P.13.

3 - Noakes, Jermy and Pridham, Geoffrey (eds.) Documents in Nazism, 1919-1945 New york, 1975.P.467.

4 - Ibid, P.478

5 - Dawidowicz, Lucy S-;op.cit,p.

6 -Noakes-; op.cit.,pp.464,465.

ومن الواضح أن رجال القانون بصفة عامة Juristen والمحامين اليهود بصفة خاصة (Lawyers) Rechtsanwälte كانوا يشكلون فئة الوظائف اليهودية المكروهة والبغیضة بصفة خاصة على نفوس النازيين Nazis⁽¹⁾؛ بسبب نشاطهم السياسی؛ وخاصة المحامين اليهود الذين كانوا يظهرن نشاطاً بارزاً معادياً للنازية طوال عهد جمهورية فايمار . 1918 . 1933م . ، فقد كانوا طرفاً من أطراف النزاع ضد النازية فى المحاكم الألمانية من خلال رفعهم قضايا متعددة ضد النازية وجرائمها قبل وصولها للحكم⁽²⁾ . كان اليهود متغلغلين فى المهن القانونية وخاصة فى مهنة المحاماة بشكل لا يتناسب مطلقاً مع إجمالى عددهم بين السكان⁽³⁾ فقد كان المحامون يمثلون 16.3% من نسبة المحامين فى ألمانيا وكان محامو براءات الاختراع يمثلون 13% عام 1933م⁽⁴⁾ ، فى الوقت الذى لم تكن نسبتهم بين السكان تتعدى 1% .

ويبدو أن هذا التغلغل قد أسهم كثيراً فى سيطرتهم على نوادى ونقابات المحامين وجريدة المحاماة⁽⁵⁾ وسيطرتهم التى أدت من وجهة نظر هنتلر إلى حرمان المحاربين القدماء من المحامين الألمان الذين يعانون من البطالة لأن اليهود قد حلوا محلهم فى المهن والوظائف⁽⁶⁾ ..

1 – Benz, Wolfgang.; op.cit,p. 282.

2 – Ibid, PP. 282, 286

3 – Ibid, P.282; Gordon, Sarah.; Hitler, Germans and the Jewish Question, Princeton, Us., 1984, PP.13, 296.

4 –Schmid, Hans-Dieter.;op.cit,p.40, Benz,Wolfgang.; op-cit p.282.

5 – Benz, Wolfgang.; op.cit,p. 282.

6 – Dawidowicz, Lucy., op.cit; p.55

كان هتلر والحزب النازي على قناعة تامة أن حل مشكلة البطالة يكمن في إزاحة اليهود من وظائفهم وأريئة الوظائف Aryanzing⁽¹⁾ أو بمعنى أدق قصرها على الألمان المسيحيين . ، وتحديد نسب وحصص Quota لليهود في المهن القانونية نظراً لتمثيلهم الزائد فيها إلى حد التطرف ، ومن أجل استبعادهم أيضاً من المنافسة الوظيفية⁽²⁾ لأقرانهم المسيحيين.

كان هتلر والحزب النازي على قناعة أن ميزان العدل مختل عند رجال القانون اليهود وأنهم يقبلون الحق باطلاً والباطل حقاً ، وأنهم يشوهون صورة السلطة القضائية ، وأنهم يتحللون من قيود وتقاليد المهنة وخاصة المحامين منهم⁽³⁾.

كان هتلر يرغب في كسب تأييد الرأي العام في الداخل لنظامه ، وعلى هذا راح ينظم مقاطعة جماهيرية mass boycott لمقاطعة المحامين اليهود أصحاب المهن الحرة في أول أبريل 1933⁽⁴⁾ وحينما فشلت المقاطعة ولم يستطع من خلالها كسب تأييد الرأي العام ، راح هتلر يزيحهم من وظائفهم من خلال قوانين الخدمة المدنية⁽⁵⁾.

Noakes.; op. cit, p.478.-1 على أنه ينبغي الإشارة إلا أن مصطلح آريه هو مصطلح خاطئ علمياً وذلك لأن الآرية مجموعة ثقافية لا تحتوى على عناصر عنصرية محددة ، وأصلها نبع من الهند وليس من شمال أوربا والبدليل هو العنصر النوردى أو النيتونى واستخدامه هو التزام بالنصوص ، انظر عادل محمد شكرى: المرجع السابق. د.ت ، ص 33.

2 -Gordon, Sarah.; op.cit, P.64, 65.

3- Benz, Wolfgang., op.cit, P. 283.

4 - Gordon, Sarah.; op. cit. P.135; Dawidowicz, LucyS.; op. cit. p.53.

5 -Gordon, Sarah, op. cit, p.144

ولقد كان هتلر تواقاً لأن يكسب الرأي العام العالمي لصالحه ، ومن ثم فقد راح يكبح جماح حزبه الذى كان ذا سمعة سيئة بسبب ممارسته للعنف (1). ومقاطعته لليهود بشكل عشوائى ولذا فإن تحريم المهن القانونية على اليهود فى قوانين الخدمة المدنية كان محاولة لتنظيم هذا التحريم وجعله شرعياً ومنظماً(2). والواضح أنه حينما اكتشف هتلر من خلال المقاطعة التى فشلت أنه ليس بوسعه أن يعمل دون أن يأخذ فى الحسبان كل من الرأي العام فى الداخل والخارج (3) ، فقد راح يصدر قانون القبول فى مهنة المحاماة فى 7 أبريل 1933 ، وتحريم بقية المهن القانونية من أجل هذا الغرض. كان إصدار قوانين الخدمة المدنية فى 7 أبريل هو أقل ترضية للحزب النازى يستطيع هتلر تقديمها بعد فشل مقاطعة أول أبريل 1933(4) ، وبالإجمال فإن أسباب ودوافع صدور قوانين الخدمة المدنية ضد أصحاب المهن القانونية متعددة ومتشابكة ولا يمكن الفصل بينها.

1- Gordon, Sarah, op. cit, p.144

2.- Chambers., Frank. P.; op. cit, P.459

3 – Gordon, Sarah, op. cit, p135

4 - Ibid, P. 121.

ثانياً : قانون القبول فى مهنة المحاماة والمهن القانونية 1933م.

كان التشريع الرسمى الأول المعادى لليهود , Anti-Jewish, فى عهد هتلر هو قانون من أجل استعادة Restoration أو إعادة بناء reconstructions الوظائف فى الخدمة المدنية Civil Service وهى ما يطلق عليها بالوظائف الحكومية government Service⁽¹⁾.

فى 7 أبريل 1933م أصدرت حكومة هتلر قانون استعادة الوظائف فى الخدمة المدنية WiedhrsTellung de Berufsbeamtentum نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه على أن الموظفين غير الآريين (Non-Nicht-Aricher (Aryan سوف يتم إحالتهم إلى المعاش⁽²⁾. وعلى الرغم من أن هذه الفقرة لا تشير تحديداً إلى اليهود الألمان (German Jews) deushen Juden إلا أنه من الواضح أن المقصود بتحريم الوظائف على غير الآريين هم اليهود⁽³⁾ بصفة خاصة والأجانب بصفة عامة.

ولقد صدر قانون مكمل فى نفس اليوم 7 أبريل 1933م وهو قانون القبول فى مهنة المحاماة Bar ؛ وهو قانون يشمل المحامين من ذوى المهن الحرة والمحامين العاملين فى الدولة Statelawyers⁽⁴⁾ نص على تحريم مهنة المحاماة على المحامين غير الآريين . وهم المحامين اليهود والأجانب . ويبطل تصريح مزاوله المهنة على أولئك الذين حصلوا عليها من قبل⁽⁵⁾.

1 -Simpson, John Hope.; The refugees Problem; Report of a survey; London, New York, Tronto, 1939; pp.130,131; Dawidowicz, Lucy S.; op.cit. p.58.

2 -Schmind, Hans-Dieter.; op.cit, P. 78, Benz, Wolfgang., op. 286.

3 -Noakes., op.cit, 461, Benz, Wolfgang, op.cit, P.28.

4 -Simpson.; op.cit, P.131, Dawidowicz., op.cit P.58.

5 - Dawidowicz., op.cit. P.58.

ومن أجل تطهير المهن القانونية بشكل عام من اليهود (1) نصت قوانين مشابهة ، خولت للسلطات القضائية طرد واستبعاد excluding اليهود من المهن القضائية (2) ؛ كقضاة Judges وكقضاة مساعدين Layassesors أو كمستشارين أو مستشارين مساعدين أو كمحلفين Jurors أو كقضاة خبراء فى الأحكام التجارية Commercial Judges (3) ، كما يحال نواب العموم اليهود إلى التقاعد (4). ولقد تم تعميم هذه القوانين على القضاة Richter أو الهيئات القضائية من خلال الأوامر الإدارية التى صدرت فى 4 ، 6 مايو 1933م (5).

ومن الملاحظ على قوانين تطهير المهن القانونية من اليهود أنها نصت على طرد واستبعاد اليهود الموجودين فى حالة إذا ما استحقوا معاشاً (6). كما أن قوانين الخدمة المدنية هذه قد نصت على فرض قيود فى المستقبل على توظيف اليهود فى المهن القانونية (7) ، أو تحريمها بشكل قاطع (8).

1 – Simpson.; op.cit. P.131

2 – Snyder, L.L.; Documents of German history, New Jersey, 1958, P.424, Poliakov, Leon.; Harvest of Hate; The Nazi Program for The Destruction of The Jews of Europe, New York, 1971, P.1.

3 – Dawidowicz.; op.cit, P.58.

4 –Ibid, P.55.

5 – Benz, Wolfgang., op.cit, P. 286.

6- محمد فؤاد شكرى: ألمانيا النازية ؛ دراسة فى التاريخ الأوروبى المعاصر ؛

1933.1945م ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1948م ، ص161.

7 –Gordon, Sarah., op.cit, P. 121.

8 –Dawidowicz, Lucy S.; op.cit, P.58.

وفى حقيقة الأمر فإن قوانين المهن القانونية فى 7 أبريل 1933م .
والقوانين التى صدرت طوال عام 1933م . لم تكن عامة ولم تشمل كل فئات
اليهود العاملين فى المهن القانونية ، ولم تكن جامدة بل كانت مرنة إلى
حد بعيد ، وذلك لأن هذه القوانين قد استثنت فئات كثيرة من الطرد وتحريم
التوظيف على النحو التالى:

أولاً : تم عمل استثناءات exemptions ضد طرد غير الآريين أو
اليهود الموظفين الرسميين العاملين فى الوظائف الحكومية سواء فى الدولة ، أم
فى الحكومات المحلية الذين خدموا فى وظائف الحكومة لفترة طويلة تعود إلى
ما قبل الحرب العالمية الأولى (1) أو على وجه الدقة الذين كانوا يعملون فى
وظائفهم القانونية قبل أول أغسطس 1914م (2).

فلقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة أنه " لا يتم السماح أو
الترخيص للموظفين الذين يعملون فى مجال عملهم منذ أول أغسطس 1914م
، بالاستمرار فى عملهم ، ويستمر السماح للموظفين الذين كانوا يعملون فى
مجال عملهم قبل أول أغسطس 1914م (3).

ويعنى ذلك أن الموظفين فى الخدمة المدنية من غير الآريين ، كان قد
طلب منهم تقديم استقالاتهم إذا لم يكونوا موظفين فى الدولة أو الحكومات
المحلية قبل هذا التاريخ أو قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى (4).

ومن الواضح أن هذه الفقرة تشير تحديداً إلى استبعاد اليهود الأجانب
ومعظمهم من يهود الشرق Ost-Juden ؛ الذين انتهزوا فرصة اندلاع الحرب
العالمية الأولى وانشغال ألمانيا بالاستعداد للحرب ودخلوا إلى ألمانيا واستطاعوا

1 – Simpson.; op.cit. pp. 130-131.

2 –Benz, Wdfgang.; op.cit. p.286.

3 – Schmid, Hans-Dieter.; of.cit, p.78.

4 –Benns, Lee.; Europe Since 1914, London, 1945, p, 257.

الحصول على الجنسية الألمانية وخاصة فى عهد جمهورية فايمار وهى فترة تسامح الحكومة مع اليهود⁽¹⁾.

ثانياً : كان من بين الاستثناءات (Ausnahmen (exemptions ، استثناء

اليهود الموظفين فى الحكومة المركزية والحكومات المحلية الذين حاربوا على جبهات القتال فى الحرب العالمية الأولى سواء من أجل ألمانيا أو من أجل حلفائها⁽²⁾ ، وهم الذين يطلق عليهم بالمحاربين القدماء Veterans⁽³⁾. ويعنى ذلك أن الموظفين غير الآريين أو اليهود فى الخدمة المدنية قد طلب منهم تقديم استقالاتهم إذا لم يكونوا قد حاربوا على جبهات القتال فى الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁾. ومن الواضح أن هذه الفقرة كانت موجهة إلى يهود الشرق الذين لم يتم تجنيدهم فى الحرب العالمية الأولى ، بالإضافة إلى اليهود الألمان الذين تهربوا من الخدمة العسكرية.

ثالثاً : ولقد أبقت هذه القوانين على اليهود الذين فقدوا أقاربهم من الدرجة الأولى فى الحرب العالمية الأولى ، وهم الذين قتل آباؤهم أو أبنائهم⁽⁵⁾ أو أزواجهم⁽⁶⁾. **رابعاً :** كان القانون مرناً إلى حد كبير ، فوزير الداخلية بوسعه أن يعطى المزيد من الاستثناءات بعد التحقق من القسم المختص أو الدائرة العليا للموظفين الخاصة بإعطاء تراخيص الموظفين الأجانب⁽⁷⁾ ، تحت مبرر أن أعمالهم ذات

1- عادل محمد شكرى: المرجع السابق ، ص63 ، هامش 1.

2 -Simpson., op.cit. pp.130-131, Noakes., op.c.t, p.461 Schmid, op.cit pp. 78-79.

3 - Poliakov, L., op. cit. pp.1.13.

4 -Benns, Lee., op.cit. p.257.

5 - Simpson., op.cit, pp.130-131, Noakes., op.cit. p.461, Benz, Wolfgang., op.cit, p.286.

6 - Simpson., op.cit. pp.130 , 131.

7 - Schmid, Han-Dieter., op.cit. p.79.

قيمة والدولة فى حاجة إليهم⁽¹⁾ بصرف النظر عن عقيدتهم ، أى حتى ولو كانوا يهوداً ؛ وفى هذا إشارة واضحة إلى استثناء المهارات والكفاءات وثرثرة للفساد وفتح باب الرشوة والوساطة والهدايا ، وخاصة فى دولة شمولىة مثل ألمانيا النازية.

على أية حال فإن هذه الاستثناءات التى تمت فى قانون الخدمة المدنية وقانون القبول فى مهنة المحاماة وفى قوانين تطهير المهن القانونية من اليهود لم تكن من عمل هتلر ولا من صنع الحزب النازى ؛ ولكنها كانت بناءً على أوامر من رئيس الجمهورية المارشال هندنبورج ؛ وذلك لأن الأعداد المطرودة والاستقالات الإجبارية من محامى الدولة والقضاء وموظفى الخدمة المدنية طوال شهر مارس 1933م ، يبدو أنها استقرت الرئيس⁽²⁾.

وعلى هذا راح الرئيس هندنبورج يكتب للمستشار هتلر فى 4 أبريل 1933م ؛ أى قبل صدور القانون بثلاثة أيام " ... فى الأيام القليلة الماضية ، فإن عدد الحالات التى قدمت بها تقريراً لى ، والتى تتضمن قضاء ومحامين وموظفين فى الخدمات المدنية ، يعملون فى مجال العدل وهم مصابو حرب ويعملون فى ميدان العدل بسجلات نظيفة ؛ فقد أجبروا على القيام بأجازات وسوف يتم طردهم فيما بعد ، وذلك لأنهم ببساطة يهود ، وبالنسبة لى على المستوى الشخصى ، فإننى أجل وأوقر أولئك الذين ماتوا فى الحرب العالمية الأولى ، وأقدم تحياتى لأولئك الذين بقوا منهم على قيد الحياة ، ومن ثم فإن مثل هذا التعامل مع قدامى المحاربين من اليهود فى الخدمات المدنية هو شىء لا يمكن احتمالاه ، وإننى مقتنع أنك سيدى المستشار تشاركنى هذه

1 -Simpson., op.cit, p.131 , Note 2

2 -Dawidowicz. Lucy S., op.cit. p.55.

الأحاسيس والمشاعر الإنسانية وعلى هذا فإننى استحثكم بإخلاص أن تهتم
بنفسك بهذا الموضوع وأن تجد له حلاً كياساً مشرفاً من أجل الخدمة المدنية
بكاملها.

وإننى أعتقد أن موظفى الخدمة المدنية والقضاة والمحامين الذين أصيبوا
بجراح فى الحرب أو قاتلوا على جبهة القتال ، وأبناء أولئك الذين ماتوا ، أو
الذين مات لهم أبناء فى المعركة . طالما أنه ليس هناك سبب آخر لمعاملتهم
بهذه الصورة . يجب أن يسمح لهم بالاستمرار فى مهنتهم ووظائفهم ، فإذا كان
لهم فيما مضى قيمة فى الكفاح وجادوا بدمائهم من أجل ألمانيا ، عندئذ فإنه
يجب أيضاً أن يعتبروا أن لهم قيمة فى الاستمرار فى خدمة الوطن فى مهنتهم
ووظائفهم⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس فإنه بناءً على التدخل الشخصى للرئيس هندنبرج
وأوامره راح هتلر يوافق على هذه الاستثناءات⁽²⁾ . سواء إذا كان هتلر قد وافق
عليها مضطراً أو مرغماً أو بعد إحجام وتردد⁽³⁾ ، أو سواء إذا كان قد وافق
عليها عن طيب خاطر .

ويرى بعض المؤرخين أن هتلر لم يكن سيدياً فى بيته فى هذه القضية
وأنه لم يكن صاحب رأى الأول فى إصدار قوانين تطهير الخدمة المدنية من
اليهود ، بدليل قبوله لضغط هندنبرج ، ومن ثم فإنه يجب أن نضع فى
الحسبان الضغط الموازى والمساوى لقرارات هتلر فى هذا المضمار⁽⁴⁾.

1 – Dawidowicz.; op.cit. p.55.

2 – Noakes., op.cit. p.461; Carr, William., p.69. Hitler; a study in
Personality and Politics, Lindon, 1978. p.69.

3 –Loc. Cit.

4 – Carr W.; op dit, p.69.

وفى تصورى أن انصياح هتلر لأوامر هندنبورج يبدو أمراً طبيعياً ؛ فقد كان هتلر فى بداية حكمه ، ولم يكن قد انصرم على تعيينه شهران فقط ، ولم يكن بوسعه أن يعارض من نصبه فى الحكم أو حتى يجرؤ على ذلك. ولكن لا ينبغى المبالغة فى هذا الضغط على هتلر من قبل هند بنورج ؛ وذلك لأن هتلر ربما كان قد وافق على تلك الاستثناءات مجبراً ومضطراً أو حتى متبرماً ؛ ومن المؤكد أن هتلر كان حذراً وحريصاً فى هذه المرحلة ، يعمل حساباً للرأى العام فى الداخل والخارج ، وربما كان هتلر راغباً فى التمسك بشرعية النظام على الأقل فى هذه المرحلة المبكرة من حكمه ؛ فلم يكن الرجل قد طهر البيت من الداخل بعد ، ولم يكن قد قضى على خصومه ومعارضيه ، ومن المحتمل أخيراً أن هتلر قد اقتنع بوجهة نظر الرئيس ، ألم يكن بوسعه أن يلغى هذه الاستثناءات بعد وفاة الرئيس هندنبورج فى يولييه 1934م ؛ ألم يكن بوسعه أن يلغياها فى قوانين نورمبرج عام 1935م ، بعد أكثر من عام على وفاة هند بنورج؟ ؛ فالثابت أن هذه الاستثناءات التى منحت لقدامى المحاربين من المحامين وبقية المهن القانونية لم يتم إبطال العمل بها إلا بعد أربع سنوات على وفاة هندنبورج ، أى بعد سبتمبر 1938م⁽¹⁾ ، أو على وجه الدقة بعد أكتوبر 1938م.

فلقد راح المستشار هتلر يرد على الرئيس هندنبورج فى اليوم التالى ؛ أى فى 5 أبريل 1933م "... وفضلاً عن هذا فإنه يمكن الأخذ فى الاعتبار وجهة نظر المارشال الإنسانية والسخية ودوافعه النبيلة ومن ثم فإن هتلر قد وعد بأن اقتراحات هندنبورج باستثناء المحامين والقضاة وبقية الموظفين فى الخدمة المدنية ؛ الذين حاربوا على جبهات القتال سوف تدخل ضمن قانون يُعد لهذه

المسألة ، وأن حل هذه المسألة سوف يتم بالطرق القانونية وليس بالأعمال
الانقلابية(1).

ويرى بعض المؤرخين أن الذى حث هندنبورج على الكتابة لهتلر فى 4
أبريل 1933م بخصوص إجبار المحامين والقضاة وموظفى الخدمة المدنية
على الاستقالات لم يكن بدافع الضمير حول صحة ودقة تلك الإجراءات أو
شرعيتها من الناحية القانونية ، ولا بدافع الشفقة والحنو على اليهود ولكن الذى
حثه على ذلك هو شرف الجيش الألمانى (2) ، باعتباره مارشالاً يمثل شرف
الجندية.

ويوسع الباحث أن يختلف مع هذه النظرة على الأقل فى الشطر الأول
منها ؛ فقد كان هندنبورج رئيساً لجمهورية فايمار ، والتي كانت من أفضل
الجمهوريات التى تتمتع بأفضل الدساتير قاطبة فى القرن العشرين (3) ؛ تلك
الجمهورية التى ساد فيها التسامح مع اليهود بشكل منقطع النظير فى التاريخ
الألمانى.

ويرى بعض المؤرخين أن الامتيازات والاستثناءات التى أعطيت لكل من
حارب على جبهات القتال وأقاربهم من الدرجة الأولى ، كانت قليلة وتافهة ولا
تستحق الاعتبار(4).

ويرى البعض الآخر أن هذه الاستثناءات لم تكن هيئه ولا تافهة على
الواقع العملى ؛ وذلك لأنها كانت تعنى أن 38% فقط من كل الموظفين فى

1 – Dawidowicz, Lucy S., op.cit. p.56

2 – Dawidowicz.; op. cit, p. 55.

3- عادل محمد شكرى: النازية بين الأيديولوجية والتطبيق ، مرجع سابق ص116.

4 – Poliakov, L.; op.cit p.13.

بروسيا سوف يتم إزاحتهم من الوظائف العامة⁽¹⁾ ، إذا ما تم تطبيق هذا التشريع بالفعل على الواقع العملي ؛ أى أن 62% من اليهود لن يمسخهم سوء من هذا القانون.

وفى تصورى أن هذه القوانين كانت تستهدف يهود الشرق فى المحل الأول وهم اليهود الأجانب فى ألمانيا ، وأن هذه الاستثناءات قد شملت معظم اليهود الألمان ؛ فطبقاً لإحصائيات اليهود أنفسهم فإن اليهود قد اشتركوا فى الحرب العالمية الأولى ، بمائة ألف يهودى ؛ مات منهم 12 ألف على جبهات القتال⁽²⁾ ؛ أى أن آباء وأزواج وأبناء من قتل ، ومن بقى منهم على قيد الحياة أو أصيب بجراح ، أو كان موظفاً فى المهن القانونية قبل الحرب لن يصيبهم أذى من هذا القانون.

على أية حال فقد كانت بروسيا - التى تحتوى على ثلثى عدد اليهود - سباقة فى تطبيق قوانين الخدمة المدنية فيما يتعلق بالمهن القانونية على اليهود من خلال الأوامر الإدارية لوزير العدل هانز كييرل Hans-Kerl ، حتى قبل صدور التشريعات الرسمية للحكومة النازية فى هذا المضمار بحوالى أسبوع. ففى 31 مارس 1933م ، أرسل هانز كييرل . وهو نازى متعصب . رسالة تلغرافية تحتوى على أوامر نافذة المفعول إلى رؤساء المحاكم والمحامين العموم ورؤساء دوائر تنفيذ العقوبات فى الدولة جاء فيها " بأن يتم التنبية على وجه السرعة على كل القضاة اليهود أن يقدموا طلبات للحصول على أجازة فوراً والاستجابة الفورية لهذه الطلبات ، وأن يتم ذلك على أكثر تقدير مع بداية قيام الحزب النازى بمقاطعة المحامين اليهود فى أول أبريل 1933م⁽³⁾. وفى كل

1 - Carr, William.; P.69.

2 -Ludwig, Emil.; The Germans, London, 1942, p.380

3- Schmid, Hans-Dieter.; op.cit. P.80.

الحالات " فإنه فى حالة امتناع القضاة اليهود عن تقديم طلبات الحصول على أجازة فإنه بوسع دور القضاء (Hausrechts (Courthouses أن يمنعهم من الدخول إلى مباني المحاكم بأى وسائل أخرى.
" وأنى أرجو مستقبلاً أن يتم سحب المفوضين اليهود المساعدين Assessorn Kommissorin فوراً⁽¹⁾.

" وبالمثل فإن نواب عموم الدولة State Prosecutors من اليهود يجب أن يتقاعدوا"⁽²⁾.

" وإننى أرجو عدم تعيين المزيد من قضاة أحكام من اليهود لآداء الوظائف فى هذه المهن ؛ مثل قاضى الأحكام التجارية Handelsrichter ، وقاضى أحكام العمل Arbeitsrichter. إلى أخره⁽³⁾.
ولأن اليهود ليسوا مؤهلين للخدمة فى هيئة المحلفين⁽⁴⁾ . وهم أيضاً من بين قضاة الأحكام . فإننى أرجو عدم تعيين المزيد من تعيين اليهود كمحلفين Schöffern أو كمحلفات Geschwarene⁽⁵⁾ . وفيما يتعلق بمحامى الدولة اليهود والموظفين اليهود فى هيئة تنفيذ الأحكام Strafvollzuge فإننى أرجو أن يتم إعطاؤهم أجازات على وجه السرعة⁽⁶⁾.

ولما كان الذى بعث على نوبة الانفعال والهيجان ضد اليهود . فى مارس 1933م . هو تناول وتضخم نسبة المحامى اليهود ، فإننى أرجو من نقابات المحامى ونوابهم المحلية ، أو أى جهات أخرى مؤهلة أو مازالت مؤهلة للعمل

1 – Loc. Cit.

2 – Dawidowicz, Lucy, S.; op.cit. p.55.

3 – Schmid, Hans-Dieter.; op.cit. p.80.

4 – Dawidowicz, Lucy S.; op.cit. p.55

5 – Schmid.; op. cit. p.80; Benz, Wolfgang. Op.cit, p.286.

6 – Schmid.; op.cit. p.80.

حتى اليوم فى هذا المضمار بأنه بداية من الصباح الباكر . أول أبريل . وبداية من الساعة العاشرة يجب تحديد عدد نسبي من المحامين اليهود من أجل أن تتطابق نسبتهم بين المحامين الألمان . أو بمعنى أدق المسيحيين . مع نسبة عددهم الإجمالى بين السكان (1) ، أو بمعنى آخر فإن أعداد المحامين اليهود الذين سيمارسون المهنة فى المحاكم لا بد أن تحدد لتتناسب مع مجمل عددهم الكلى بين بقية السكان(2).

ولقد راح وزير العدل يعطى سبباً لهذه الأوامر بقوله " أن ثورة الشعب الألمانى ونوبة انفعاله بسبب تضخم نسبة الموظفين من المحامين والقضاة اليهود ، والذى بلغ مداه يضطرنا أن نضع فى الحسبان بقدر الإمكان أن تضخم أعدادهم سوف يشكل خطراً محدقاً فى حالة الإصرار على الاحتفاظ بصورة السلطة القضائية الألمانية(3).

على أية حال فإنه فى 10 أبريل 1933 ، وبعد ثلاثة أيام فقط من صدور القانون نجحت بروسيا فى طرد كتبة العدل وموثقى العقود (4)Notare اليهود ، هذا على الرغم من أن قانون استعادة الوظائف فى الخدمة المدنية لم يمتد ليشمل موثقى العقود وكتبة العدل Notaries فى وزارة العدل الألمانية إلا فى 6 مايو 1933م(5).

وتفسير أسباب أسبقية بروسيا على سبيل المثال فى استصدار أوامر لطرده واستبعاد رجال القانون اليهود يعود إلى أن هانز كيرل وزير العدل البروسى كان من المتفانين فى خدمة الحزب والنظام النازى باعتباره نازياً

1 – Schmid, Hans-Dieter.; op.cit. p.80.

2 – Dawidowicz, Lucy S., op.cit. p.55

3 Schmid, Hans-Dieter.; op.cit. p.80.

4 – Benz, Wolfgang., op.cit. p.286

5 – Dawidowicz, Lucy S., op.cit. p.59.

متعصباً ربما أكثر من هتلر نفسه ، راح ينفذ مبادئ الحزب والنظام حتى قبل صدور التشريعات الرسمية من خلال أوامره الإدارية كوزير للعدل ، إما التزاماً بمبادئ الحزب ، وإما حرصاً على بقائه فى السلطة ورضاء النظام عنه. على أية حال فإنه فى 18 أبريل 1933م ، صدر مرسوم حول إصدار تراخيص (Zulassung (Permissions) مزاولة المهنة للمحامين اليهود الذين ينطبق عليهم قانون القبول فى مهنة المحاماة الصادر فى 7 أبريل 1933م ، ولكن بشرط أن تتطابق مع البنود الواردة فى القانون باستثناء التراخيص سارية المفعول ؛ للذين خدموا على جبهات القتال أو مات أحد آبائهم أو أبنائهم ومنع إصدار تراخيص جديدة لمزاولة المهنة لمن يطبق عليهم الحرمان فى القانون⁽¹⁾.

ومع صدور قانون 22 أبريل 1933م ، تم توصيد الباب أمام محامين براءات الاختراع (Patentanwälte (Patentlawyers) من غير الآريين أو اليهود بإلغاء تراخيصهم ، مع تطبيق الاستثناءات المنصوص عليها فى القانون⁽²⁾.

وفى 25 أبريل 1933م بدأت بالنسبة للمحامين اليهود الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بإعطاء التراخيص لمزاولة المهنة للفئات المستتناة أو عدم إعطائها طبقاً لما نص عليه قانون القبول فى مهنة المحاماة⁽³⁾.

وفى نهاية مايو 1933م استطاع المحامون الذين يسمح لهم بمزاولة المهنة ، بسبب الاستثناءات ، أن يزاولوا أعمالهم ويسجلوا نشاطهم مرة أخرى فى جداول المحامين.

ومن اللافت للنظر أنه حينما أصدر وزير عدل الرايخ أمراً بإعادة السماح للمحامين اليهود بمزاولة المهنة ، ومزاولة نشاطهم فى دوائر ومصالح وأقلام

1 - Benz, Wolfgang., op.cit. pp. 286-287.

2 - Dawidowicz.; op.cit. pp. 58-59, Benz, Wolfgang.; op,cit. p. 287

3. Benz, Wolfgang., op.cit. pp. 286-287

المحاكم فى دىوسبرجر Duisburger وإعادة قيدهم فى جداول المحامين ، فإن عودة المحامين اليهود للدخول فى المحاكم فى شارع كنج Königstrasse ، قد أثارت تائرة حشد من الجماهير معبرين عن سخطهم واستيائهم لعودة ظهور اليهود فى المحاكم ودخلت المظاهرات التلقائية Spontan إلى مبنى المحكمة واجتازوا الممرات فى المبنى صائحين بندااءات احتجاجية مدوية مطالبين بخروج اليهود (Jews.out) Juden heraus⁽¹⁾.

وفى تصورى أن هذه الجماهير هى جماهير الحزب النازى ، دخلت إلى أروقة المحكمة بإيعاذ من الحزب ، وهو ما يكشف مرة أخرى عن الصراع بين الحزب والحكومة للسيطرة على المسألة اليهودية أو بإيعاذ من جوبلز وزير الدعاية للسيطرة على الحزب والحكم والمسألة اليهودية. على أية حال فقد نظر إلى قوانين الخدمة المدنية التى صدرت طوال عام 1933م على أساس أن اليهود طردوا من وظائفهم⁽²⁾ ، فقد بدأ طرد اليهود منذ أواخر 1933م مع صدور سلسلة المراسيم الشرعية وغير الشرعية التى جردت اليهود من العديد من حقوقهم المدنية ووضعت قيوداً على توظيفهم فى المهن القانونية⁽³⁾.

ويرى بعض المؤرخين أن النظام النازى بمقتضى قوانين الخدمة المدنية عام 1933م ، قد حقق هدفاً رئيسياً فى الكفاح من أجل طرد واستبعاد اليهود من الحياة العامة ومن وظائف الحكومة والحياة المهنية⁽⁴⁾.

1 - Loc. cit.

2 - Dawidowicz., op .cit. p.61.

3 - Gordon Sarah., op. cit.; p.121

4 - Dawidowicz, Lucy S.; op.cit. p.59.

والواقع أن قوانين الخدمة المدنية لاستبعاد اليهود من المهن القانونية ،
تجرد وتسلب اليهود الألمان من الحقوق المدنية وهي حقوق التوظيف التي
كفلها لهم القانون (1) والدستور الألماني سواء في دستور 1871م 1871م أم
في دستور فايمار 1918 Weimar م(2)؛ خاصة وأن اليهود الألمان ليسوا
أجانب ولا غرباء ، فهم من صميم البيت الجرمانى نسلًا وسلالة ولحمًا ودمًا ؛
لا يفرقهم عن الآخرين سوى الدين(3).

وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي من صدور قانون القبول في مهنة
المحاماة ، الذي صدر في 7 أبريل 1933م وبقيّة قوانين الخدمة المدنية في
نفس العام ، هو تطهير المهن والوظائف القانونية عموماً من اليهود (4) وجعلها
وفقاً على الآريين Aryans. قدر المستطاع (5) ، وذلك بأرينة Arynizing
الوظائف القانونية(6) أو بمعنى أدق قصرها على النازيين فقط ، وعلى الرغم من
من أن طرد إنسان برئ . يعمل في مهنته بسجل نظيف . من وظيفته أيّاً كانت
عقيدته ، هي جريمة في حق المجتمع بأسره ، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في
آثار ونتائج هذه القوانين على اليهود للأسباب التالية:

أولاً : أن العبرة ليست في صدور القوانين ولكن في تطبيقها على الواقع
العملي ، فقد كان عدد المحامين وموثقى العقود Rechtsanwälte und Notare

1- ج.هـ. كول: الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين ، ترجمة: عبد الحميد

الاسلامبولي ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1964م ، ص 70.

2 -Mosse, Werner.; German Jews; citizens of republic; Aritic. In; Paucker, Arnold, (Hg.), Die Juden in Nationalsozialstschen Deutschland, 1933-1943, Tubingen. 1986. p.45.

3- جمال حمدان: المرجع السابق ، ص ص183 ، 184.

4 -Simpson.; op.cit. p. 131.

5- ج.هـ. كول: المرجع السابق ، ص 70.

6 - Noakes., op.cit. D. 478.

اليهود المرخص لهم بمزاولة المهنة والمقيدون في جداول المحاماة ، حتى بعد صدور قانون 7 أبريل . كان . عالياً ومرتفعاً جداً بسبب الاستثناءات التي وردت في القانون⁽¹⁾.

كان عدد المحامين وموثقى العقود طبقاً لإحصاء يونية 1933م 3030 محام غير آرى Nicht Arischer⁽²⁾ ، ومع قدوم أول يناير 1935م انخفض هذا العدد إلى 2736 محام غير آرى⁽³⁾ مما يعنى أن كل ما فقده غير الآريين وهم اليهود والأجانب في وظيفة المحاماة على مدار سنة ونصف هو 294 محام وموثق عقود غير آرى.

ويمكن القول بأن هذا العدد المطرود هم من الخصوم السياسيين Political Oppenents ؛ وذلك لأن استبعاد الخصوم السياسيين للنظام النازى سواء كانوا من اليهود أم من غيرهم من وظائف الخدمة المدنية كان هدفاً عاجلاً وملحاً⁽⁴⁾.

والواقع أنه على الرغم من أن النازيين لم يخفوا اهتمامهم بالتعجيل فى جعل المهن والوظائف وقفاً على الآريين قدر المستطاع ؛ إلا أنه لم يكن من العملى طرد الأعداد الوفيرة لليهود من مهنتهم على الفور⁽⁵⁾ وخاصة فى المهن القانونية. كان من الصعب طرد المحامين اليهود وإخراجهم على الفور من وظائفهم ؛ خاصة بسبب دقة تنظيمهم وقوة نفوذهم فى النوادى والنقابات وموقفهم الثابت . إزاء مصالحهم . ؛ فقد كان لهم أعضاء ذا نفوذ فى جريدة

1 – Benz, Wolfgang. Op.cit, p.286.

2 – Schmid, Hans-Dieter.; op.cit. p.40.

3 – Benz. Wolfgange; op. cit. p.287

4-Dawidowicz, Lucy S.; op.cit, p.58.

⁵ - ج.هـ. كول: المرجع السابق ، ص70

المحاماة ، وكان يمثل المحامين اليهود أعضاء مجلس إدارة ذوى نفوذ فى نوادى المحامين ونقاباتهم ، وكان هناك العديد من الأسماء اليهودية الرنانة فى مجلس إدارة النوادى والنقابات والمنظمات وأعضاء منتديين⁽¹⁾.

كان منطق العداء لليهود يقتضى أن يقود إلى الصراع القانونى ضدهم واستبعاد الحقوق الخاصة بهم ، على أن يكون الهدف النهائى لهذه السياسة هو الإزاحة التامة لليهود⁽²⁾ ، من المهن ومن المجتمع بأسرة ، على أن يتم تحقيق هذا الهدف على مراحل طبقاً لمقتضيات الظروف والأحوال.

ومن المقبول فى هذه المرحلة محاولة تحديد عدد اليهود الذين يسمح لهم العمل فى المهن القانونية ليتناسب مع العدد الإجمالى لليهود وبين السكان⁽³⁾ ، وحتى هذا الهدف لم يكن يوسع النازيين أن يحققوه على الفور خاصة إذا ما تم الالتزام بالإجراءات القانونية فى هذا المضمار.

ثانياً : أن قوانين عام 1933م ، كانت تقضى باستبعاد غير الآريين من الخدمة المدنية ، وهى عبارة لا تشمل اليهود فقط ، على الرغم من أنها موجهة ضدهم بشكل رئيسى ، ولكن عبارة غير الآريين قد تنطبق على اليهود والأجانب أو يهود الشرق ost-Juden ، وكل الأجانب فى ألمانيا بصفة عامة أكثر من انطباقها على اليهود الألمان ، فقد راحت النازية تتبنى مطالبة الفيلسوف النازى روزنبرج Rosenberg بتطهير ألمانيا المسيحية من كل العناصر غير النوردية Non-

1 – Benz. Wolfgang; op. cit. p.282

2 – Nicossia, Francis R.; The Third Reich and The palstine Question, London, 1985, p.17.

3 – Noakes.; op.cit. p.461.

Nordic بالتخلص من كل المتعصبين اليهود والحاخامات اليهود الماديين ،
والقضاة الأفارقة من أمثال القاضى تيرتيليان Tertulian⁽¹⁾.

ثالثاً : أنه على الرغم من أن ما حدث عام 1933م كان على درجة من السوء ،
إلا انه لم يكن هناك أى إدراك لخطر النازية المفزع ضد السامية . أو بمعنى أدق
ضد اليهود . ، على النحو الذى ظهرت به خلال الحرب العالمية الثانية مثلاً (2) ؛
وأنه حتى بافتراض أن ما حدث فى عام 1933م ، كان يشكل خطراً داهماً على
اليهود ، فإنه لا ينبغي فصل معاناة اليهود الألمان عن بقية الألمان والأجانب فى
هذا المضمار ، لقد كان عام 1933م كارثة حلت بالخصوم السياسيين للنظام سواء
كانوا مسيحيين أو يهود ، فمع نهاية شهر مايو 1933م أصبح الحزب الشيوعى
على سبيل المثال خارج القانون ومعظم قادته من المسيحيين . إما أنهم قتلوا أو
سجنوا أو فروا هاربين ، وتم طرد أعضاء هذا الحزب من وظائفهم (3) بصرف النظر
عن عقائدهم وجنسياتهم حتى ولو كانوا ألمان مسيحيين ومن ثم فإن مصطلح
اضطهاد قد ينطبق على الشيوعيين الألمان أصحاب الديانة المسيحية أكثر من
انطباقه على اليهود الذين تم التعامل معهم باتخاذ إجراءات قانونية بدلاً من
تصفيتهم كما حدث مع أعداء النظام الآخرين .

رابعاً: كان قانون 7 أبريل 1933م وقوانين الخدمة المدنية فى هذا العام هو حل
قانونى Legally للمسألة اليهودية Jewish Problem⁽⁴⁾ كبديل عن حل

1 - Seton-Watson, R.W.; Britain and The Dictators; a Survey of Post-War
British Policy, New York, 1938. p.300.

2- ج.ه. كول: المرجع السابق ، ص70.

3 - Simpson.; op. cit. p. 137.

4 - Diwidowicz, Lucy S.; op.cit, p.59

المسألة بالأعمال الانقلابية (1) ، ومن المتصور أن هذه القوانين قد خدمت اليهود أكثر مما ضررتهم ، لأنها من قبيل محاولات الحكومة لتنظيم وعقلنة التعامل مع اليهود وجعله يأخذ صفة القانون بدلاً من الاضطهادات العشوائية التلقائية في شهر مارس 1933م واقتحام رجال العاصفة SS لساحات القضاء وطردهم للمحامين والقضاة اليهود وسحبهم وجررتهم في الشوارع والهجوم عليهم من قبل دهماء وغوغاء الحزب النازي المتعطلين (2) ذلك الهجوم العشوائي الذي كان استمراره كفيلاً بالقضاء على اليهود وليس التعامل معهم بشكل قانوني.

على أية حال فإن تشريعات النظام ضد رجال المهن القانونية اليهود واستبعادهم من وظائفهم في 7 أبريل 1933م ، وعقب تعيين هتلر مستشاراً في 30 يناير 1933م ؛ أي بعد شهرين فقط من التعيين يكشف عن عدة قضايا على جانب من الأهمية والخطورة في ذات الوقت.

فلقد كشفت تشريعات أبريل ، عن سرعة تسييس الهيئات القضائية وسرعة ارتقاء تلك الهيئات في أحضان السلطة التنفيذية تاركة مهمة القانون والقضاء لهتلر ورجال سياسته ، متنازلة عن استقلالها وصلاحياتها الذي مارسه بشكل كامل في الفترة السابقة.

كان الهدف الأساسي والملح بشكل عاجل للنظام النازي بعد وصوله للسلطة في 30 يناير 1933م ، هو السيطرة على نظام الحكم والقضاء على شأفة المعارضة في كل مكان وبكل الوسائل . المشروعة وغير المشروعة . وخاصة نقابات المحامين التي كانت تمثل بؤرة المعارضة للنظام ، واحتواء السلطة القضائية وجعلها نازية الطابع والسمات.

1 - Ibid, p. 56.

2 - Ibid, pp. 52, 53.

والحق أن تسييس رجال القضاء الألمان تم بأسرع مما حدث مع نقابات المحامين (1) ؛ فقبل صدور قانون القبول في مهنة المحاماة بحوالى أسبوع ، راح النازي . المتعصب . هانز كيبرل وزير العدل البروسى فى 31 مارس يصدر أوامره الإدارية بإجبار القضاة ومحامى الدولة ونواب العموم على الحصول على أجازات تمهيداً لتقاعدهم (2) ؛ وتحديد نسبة المحامين اليهود لتتناسب مع أعداد اليهود بين السكان (3).

وحتى قبل صدور أوامر وزير العدل البروسى ، راح رئيس المحكمة العليا للأقاليم فى بريسلو فى 13 مارس 1933م ، ينتقى سبعة عشر (17) محامياً فقط من بين كل المحامين اليهود فى بريسلو Breslau ؛ هم الذين سوف يمثلون أمام محاكم بريسلو ، وبقيّة المحامين سوف يتوقفون عن المثول كموكلين أمام المحاكم (4).

وفى يوم 25 مارس 1933م ، أصدرت وزارة العدل فى بافاريا Bavaria أمراً بإزاحة القضاة اليهود من قضايا الجنايات Criminal والقضايا التأديبية disiplinary وأن يحرم هؤلاء القضاة اليهود من العمل كنواب عموم Prosecutors (5).

وقرب نهاية عام 1933م نجحت السلطة التنفيذية فى تسييس السلطة القضائية تماماً ؛ ففى أكتوبر 1933م ، فإن النازيين قد نجحوا فى تأسيس نظام عدم المساواة فى القانون الألمانى Uniquely German Legal System

1 – Benz-Wolfgang.; op.cit p.283.

2 – Schmid, Hans-Dieter.; op.cit, p.80.

3 – Loc. Cit.

4 – Benz, Wolfgang.; op.cit. p. 285.

وهى عبارة منحولة من التعهد المبهج والمفرح a Joyful Pledge بالدعم
والمساندة التي أعطيت لهتلر من قبل اتحاد القضاة الألماني German
Federation of Judges⁽¹⁾.

والواقع أن إحدى الوسائل الهامة التي ثبت هتلر بها سلطته وأصبحت رغبته
نافذة ، هي المراسيم والتشريعات التي أصدرها وأيضاً من خلال المحاكم التي أصبح
قضاؤها خاضعين بشكل ذليل . أو موالين بشكل متعصب . أمام النازية ؛ فلقد
سحقت كل مصادر المعارضة أو تحطمت داخل المحاكم ؛ فمعظم القضاة راحوا
يتنازلون بشكل فريد ولا نظير عن عقولهم وشرفهم وأصبحوا خاضعين للنازية وراحوا
يعززونها بهيبتهم⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن نوادي ونقابات المحامين الألمان كانت قلعة المعارضة
للنازية لسريان الروح التحررية وروح العمل السياسى ومساندتهم
زملائهم اليهود⁽³⁾ ، إلا أنها رضخت فى نهاية الأمر تحت التهديد ، وتحطمت كل
مصادر المعارضة داخل نوادي المحامين⁽⁴⁾.

فلقد راح النازي هيلموت نيكولاى Helmut Nicolai يقول مخاطباً
المحامين الألمان فى 2 أكتوبر 1933م " حينما ننتق بكلمة العنصر فإننا نصوت
على هيمنة الحزب النازي والدولة النازية⁽⁵⁾.

وبطبيعة الحال فقد كان الحساب الختامي أنه لم تكن هناك أى حماية قانونية
ضد طرد اليهود من وظائفهم حتى ولو كانت صغيرة منذ صيف 1933م وذلك لأن
معظم المحاكم القانونية أصبحت الآن نازية⁽⁶⁾.

1 - Ibid, p.61.

2 -Loc. cit.

3 - Benz, Wolfgang.; op.cit. p.283.

4 -Dawidowicz, Lucy S., op.cit. p.61

5 - Ibid, p.58

6 - Simpson., op.cit. p.133

أما عن القضية المهمة الثانية التي تكشف عنها قوانين الخدمة المدنية عام 1933م ، فهي المؤامرة النازية الصهيونية التي تمت على حساب اليهود بشكل عام ومنهم رجال المهن القانونية ، وعلى حساب جنث الشعب الفلسطيني بشكل خاص . فلقد تم استثناء اليهود الصهاينة من قوانين الخدمة المدنية ، وتم استبقاؤهم فى وظائفهم ولم يتم طردهم ؛ وذلك لأن الجماعة الصهيونية رغم أقليتها توأطت وتعاونت مع هتلر والنازية منذ 1933م ، وكانت السلطات النازية فى الوقت الذى كانت تضطهد فيه اليهود بطردهم من الوظائف العامة كانت تتحاور مع القادة الصهاينة الألمان ومنحهم معاملة تفضيلية بتمييزهم عن اليهود ذوى النزعة المتطرفة الذين كانت تطاردهم⁽¹⁾ .

كان الهدف الأساسى للصهيونية هو تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين من خلال تنظيم هجرة يهودية بمعدل واسع إلى فلسطين⁽²⁾ وتصفية الجماعات اليهودية لحل المسألة اليهودية فى ألمانيا على جنث الفلسطينيين⁽³⁾ .

وعلى هذا الأساس كان الصهاينة يعارضون اندماج وذوبان اليهود داخل مجتمعاتهم ويعارضون منح اليهود أى حق إلا حق الهجرة إلى الوطن القومى⁽⁴⁾ ؛ فالصهيونية قبلت أن الشعب اليهودى . أو بمعنى أدق الجماعات اليهودية . لا يجب أن ينصهروا داخل مجتمعاتهم⁽⁵⁾ .

1- رجاء جارودى : الأساطير المؤسسة السياسية الإسرائيلية ، ترجمة قسم الترجمة بدار

الغد ، دار الغد العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1996 م ، ص71

عبدالوهاب المسيرى: الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ ، دار 2 - Nicossia, Francis R.; op.cit. p. 1x. الشروق ، القاهرة ، ط1 ، 1997 ، ص ص 146 ، 147 .

3- عبدالوهاب المسيرى: المرجع السابق ، ص 147 .

4- نفسه ، ص149 .

5 - Nicossia,f.; op.cit. p. 17.

وعلى الجانب الآخر كان الهدف الأول لسياسة هتلر والنازية تجاه اليهود في ألمانيا هو الإسراع في طرد وتهجير وتحويل اليهود من ألمانيا (1) وعلى هذا أصبحت الحركة الصهيونية أدوات ووسائل ذات مغزى في سياسة النازية تجاه اليهود في ألمانيا (2)، وذلك لأنها آمنت بفائدة تشجيع الحركة الصهيونية في ألمانيا لاستخدامها كوسائل لتشجيع الهجرة اليهودية من ألمانيا (3).

كانت النازية ترغب في استخدام الصهيونية كتبرير شرعى من أجل حرمان اليهود الألمان من حقوقهم المدنية ؛ فطالما أن الصهيونية قائمة على أساس أنه يوجد شعب يهودى منفصل . وهو اعتقاد زائف . فإنه يمكن استخدام هذه النظرية في حرمانهم من حقوقهم المدنية والقضاء على نفوذهم بل ووجودهم (4) . وهذا يفسر التعاون الوثيق بينهما.

أما عن القضية الثالثة التي تكشف عنها قوانين الخدمة المدنية عام 1933م ، فهي أن هذه القوانين لم تصدر من منظور ومنطق هتلر بمفرده ، وأنه لا يمكن أن تنسب هذه القوانين إلى ميول ورغبات واتجاهات هتلر الشخصية ، وذلك لأن ضغط الأحداث الخارجية وأشكال وصور القوى الداخلية واتجاهات الرأي العام والنفوذ القوى لرئيس الجمهورية والأفراد كانت تتوازي في أهميتها أيضاً مع رغبات وميول هتلر الشخصية ، وتتوازي مع الراديكالية المتأصلة في كثير من أعضاء الحزب النازي في تصميم ووضع السياسة التي تبناها النظام النازي ضد اليهود (5).

1 - Ibid, p. x. 1.

2 -Ibid, p. x.

3 - Ibid, p. 194.

4 - Ibid, p. 25.

5 - Carr, W.; op.cit pp.67. 68.

كما أن العداة للسامية . أو بمعنى أدق العداة لليهود . لم يكن محدوداً ولا محصوراً فقط فى أتباع وحوارى هتلر ، فقد كان هناك عداة لليهود فى كل مكان ربما كان فى بعض المناطق أكثر مما هو موجود فى الحزب النازى⁽¹⁾ .
فالتشريع ضد العناصر الأجنبية لم يثر القلق والإزعاج داخل دوائر الطبقة الوسطى أو ربما سبب القليل جداً من القلق داخل هذه الدوائر⁽²⁾ .
كما أن رئيس الجمهورية هندنبورج هو الذى صمم على إدخال الاستثناءات فى تلك القوانين⁽³⁾ .

كما أن إجراءات العقاب المعادية لليهود لم تكن جديدة ولا وليدة عهد هتلر أو عام 1933م ؛ وذلك لأن الغالبية العظمى من المحافظين الألمان كانوا يؤيدون إنكار الحقوق المدنية على اليهود منذ فترة طويلة قبل مجيء النازية⁽⁴⁾ وكان هناك اتفاق جماعى بين هؤلاء المحافظين غير النازيين على إنكار ورفض وحرمان اليهود من وظائفهم⁽⁵⁾ .

ثالثاً : وضع أصحاب المهن القانونية اليهود فى قوانين نورمبرج "1935م".

كانت هناك تأكيدات من قبل الحكومة النازية طوال عام 1934م بضرورة السماح لليهود بأن يتكسبوا أسباب معيشتهم داخل حدود شرعية⁽⁶⁾ .

1 - Poliakov. L.; op.cit, p.282.

2 - Carr, W.; op.cit. p.68.

3 - Loc.cit,

4 - Weiss, John.; Conservatism in Europe; 1770-1945.

5- Ibid, p. 168 .

6 - Simpson., op.cit, p. 133.

ولكن الحزب النازى قادة وأفراداً وميلشيات كانوا يريدون أن يمسكوا بزمام العمل مباشرة ضد اليهود (1) ؛ واستمروا فى القيام بأعمال عشوائية تتسم بالتعصب غير المنظم(2).

ومع ازدياد حدة القلق والصراع والتنافس بين قادة الحزب النازى وميلشياته العسكرية ممثلة فى قوات العاصفة SA من جانب والحكومة النازية الرسمية ممثلة فى بوليس الدولة من جانب آخر على مسألة التعامل مع اليهود ، ورغبة كل منهما فى إحراز السبق فى الانفراد بالتعامل معهم ، ولما كانت الحكومة النازية ترغب فى استقرار وضع اليهود فى الحياة المهنية والتعامل معهم من خلال القوانين والتشريعات ، ولما كانت الحكومة النازية ترغب فى تنظيم التعصب ضدهم والتقليل من الأعمال العشوائية الطائشة التى يقوم بها الحزب النازى ، فإن صدور تشريع جديد كان أمراً تفرضه الظروف(3).

وفى 15 سبتمبر 1935 م ، وبمناسبة المؤتمر السنوى للحزب النازى فى مدينة نورمبرج Nuremberg ، تمت الموافقة بالإجماع فى الرايخستاج على قوانين جديدة معادية لليهود ؛ يطلق عليها قوانين نورمبرج ، هذه القوانين أضفت شرعية على العداة العنصرى للسامية . العداة لليهود . وحولت فكرة " نقاء الدم الجرمانى The Purity of German Blood إلى تشريع قانونى (4) يسمى قانون المواطنة الألمانية Reich Citizenship ، عمل ترتيبات للموظفين الرسميين من اليهود . ومن بينهم ذوى المهن القانونية لليهود . من أجل إحالتهم إلى المعاش(5).

1 - Noakes.; op.cit, p. 462.

2 - Ibid, 467.

3 -Ibid, pp. 462, 467.

4 -Dawidowicz, Lucy S,; op,cit. p. 63.

5 - Simpson.; op. cit, p. 130.

فلقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون على أن رعايا الدولة أو مواطني الدولة هم الأشخاص الذين ينتمون إلى الرايخ الألماني ويتمتعون بحمايته.

ونصت الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن مواطن الرايخ (Reich) Reichsbürger (Citizen) ، هو ذلك الشخص من ذوى الدماء الألمانية أو من ذوى الدماء القريبة Kinder Blood . وهم الألمان خارج ألمانيا فى النمسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وغيرهم . ؛ والذي يظهر من خلال سيرته وسلوكه أنه قادر وراغب ومؤهل على خدمة الشعب والرايخ الألماني بإخلاص⁽¹⁾.

وفى 14 نوفمبر 1935م ، صدر قانون مكمل لهذا القانون ربط بشكل مباشر بين المواطنة والتوظيف ، نص فى المادة الثالثة منه على أن مواطن الرايخ فقط هو الذى يتمتع بالحقوق المدنية وهم الذين لهم الحق فى أن يتقلدوا الوظائف العامة فى الدولة ، وعلى هذا الأساس فإن اليهودى لا يمكن أن يكون مواطناً فى الرايخ الألماني ولا يمكن أن يشغل وظيفة عامة⁽²⁾.

وبمقتضى هذه القوانين يحرم على اليهود أن يكونوا موظفين رسميين فى الدولة وخاصة فى مهنة المحاماة⁽³⁾ Bar ، ومنع المحامين من غير الآريين من ذوى المهن الحرة من مزاوله مهنتهم وطرد القضاة والمدعين العموميين⁽⁴⁾.

ولقد نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أنه سوف يتم إحالة الموظفين الرسميين إلى التقاعد أو " إلى المعاش " اعتباراً من 31 ديسمبر 1935م.

1 - Noakes.; op. cit. p. 464; Snyder.; op.cit. p.425; Hofer Walther., op.cit, p. 284, Schmid, op.cit, p. 97.

2 - Noakes.; op.cit. p. 466; Snyder., op.cit. p 426

3 - Simpson.; op.cit. pp 128-129.

أما إذا كان من بين هؤلاء الموظفين يهود قد خدموا فى القوات المسلحة على جبهة القتال فى الحرب العالمية الأولى ؛ فإنهم سوف يتسلمون رواتبهم كاملة طبقاً لآخر مرتب تسلموه من وظائفهم ولن تحسب لهم هذه المدة فى الأقدمية ولن يتم ترقيتهم فى وظائفهم طبقاً لأقدميتهم فى درجة وظائفهم ؛ وعندما يصلون إلى السن المحدد للمعاش فإن معاشهم سوف يحسب بشكل جديد طبقاً لآخر راتب حصلوا عليه⁽¹⁾.

على أية حال فإن هذا القانون كان يستهدف اليهود الخالص الذين ينتمون إلى الديانة اليهودية ؛ وهم الأشخاص الذين ينحدرون إلى أربعة أجداد من اليهود والذين ينتمون إلى ثلاثة أجداد ، والذين ينحدرون من جدين كاملين من اليهود والذين ينحدرون من جد كامل من اليهود ؛ هؤلاء جميعاً سوف يحرمون من حقوقهم المدنية⁽²⁾ ، وليس من حقهم أن يعملوا فى حقل الخدمات المدنية وخاصة المحاماة⁽³⁾. وتحت ظروف خاصة فإنه من الممكن لشخص يحمل بين أجداده جد من اليهود بالرجوع إلى أول يناير 1800م ، أو بين ثمانية أجداد من اليهود أن ينظر إليه على أنه غير آرى⁽⁴⁾.

ومن الواضح أن هذه الفقرة هى أسوأ ما فى قوانين نورمبرج ، فقد استغلتها النازية أسوأ استغلال خاصة مع الخصوم السياسيين ومعارضى النظام سواء من اليهود أو من المسيحيين الألمان الذين كانوا فى يوم من الأيام يهوداً ؛ فقد أمكن استغلال هذه المسألة بالصاق التهمة بأى شخص يحمل بين أجداده الثمانية جداً من اليهود من أجل حرمانه من حقوقه المدنية وخاصة حق التوظيف.

¹ Noakes.; op.cit, p. 466, Snyder., op. cit, p. 426.

² -Simpson., op. cit. p128, Noakes.; op.cit, pp. 465, 466; Snyder., op.cit. p. 426.

³ - Simpson., op. cit. p128-129

⁴ - Noakes.; op.cit, p. 465.

والواقع أنه على الرغم من أن هذه القوانين كانت تخص غير الآريين ،
وأنها لم تكن محصورة فقط فى اليهود ، إلا أنها كانت موجهة بشكل مباشر
ضدهم ، فقد تركتهم كتابعين وخاضعين ورعايا أجانب لألمانيا وليسوا كمواطنين
ألمان⁽¹⁾ واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية بعد سحب المواطنة وحقوقهم
المدنية منهم بشكل فيه إجحاف وضرر وتحامل وتعصب⁽²⁾.
ويرى بعض المؤرخين أنه تم طرد اليهود من وظائف الخدمة المدنية مع
صدور هذه المراسيم التى جردت اليهود من العديد من حقوقهم المدنية ووضعت
قيوداً على توظيفهم فى المهن القانونية ، وهذه القيود التى تم فرضها هى قيود
عشوائية غير قانونية⁽³⁾.
وأنة تم تطبيق قوانين نورمبرج من خلال ثلاثة عشر مرسوماً ، كانت
الوظيفة الحقيقية لهذه المراسيم هى أنها استخدمت كأداة لطرد اليهود من الحياة
العامة وعزلهم اجتماعياً⁽⁴⁾ ومهنيًا بالضرورة.
ويرى البعض الآخر أن قوانين نورمبرج قد طهرت الخدمة المدنية من
المتبقين منها ؛ ففي عام 1935م ، فإن كل اليهود الذين كانوا مايزالون
يعملون فى وظائف الخدمة المدنية قد تم طردهم من وظائفهم⁽⁵⁾.
كما أن بعض المؤرخين قد نظروا إلى قوانين نورمبرج على أنها مهدت
الطريق لمزيد من الاضطهادات⁽⁶⁾ وأنها وضعت خطوة منطقية فى اتجاه عالم

1 - Simpson.; op.cit, p. 135.

2 - Snyder.; op. cit. p. 425, Gilbert. Martin.; The European Powers, 1900-1945, New York, 1970, p.190.

3 - Gordon, Sarah., op.cit. p. 121.

4 - Gordon, Sarah, op. cit, p. 122.

5 - Grenvill, J. A. S. ; a World history of The Twentieth Century, Vol. 1, 1910-1945, Western dominance, London 1980, p. 433.

6 - Noakes.; op. cit. p. 465.

نازى جديد ، ذلك العالم ، الذى خلقه هتلر وتابعوه (1) وأن هتلر قد نظر إليها على أنها مرحلة من مراحل الحل الأخير للمسألة اليهودية فى ألمانيا (2) وهو الطرد خارج ألمانيا.

وبوسع المرء أن يختلف مع قوانين نورمبرج شكلاً ومضموناً ؛ وذلك لأن حرمان اليهود الألمان من العمل فى المهن القانونية ، يعنى حرمانهم من حقوقهم المدنية التى كفلها الدستور الألمانى لهم منذ 1869م. ولكن لا ينبغى المبالغة فى خطورة هذه القوانين على أصحاب المهن القانونية للأسباب التالية:

أولاً : أن هذه القوانين لم تضيف جديداً فيما يتعلق بأصحاب المهن القانونية ، ولم تزد عن كونها ترديداً لقانون القبول فى مهنة المحاماة وقوانين تطهير المهن القانونية من اليهود عام 1933م ، كما أنها حافظت على الاستثناءات الخاصة بكل من حارب على جبهات القتال فى الحرب العالمية الأولى.

ثانياً : كانت قوانين نورمبرج تتسم بدرجة عالية من المرونة ؛ فبالإضافة إلى الاستثناءات السابقة ، كان بوسع وزير الداخلية أو من ينوب عنه أن يقوم بعمل استثناءات ، فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة بصرف النظر عن ديانة شاغل الوظيفة (3) ؛ أى حتى ولو كان يهودياً ؛ وهذه الفقرة فتحت الباب لاستثناءات المهارات والكفاءات من اليهود ومقدمى الهدايا والرشاوى.

1 - Granvill, J. A., S.; op.cit, p. 433.

2 - Noakes.; op.cit. p. 467.

3 - Noakes.; op. cit, P.466; Snydes:, op. cit, p.426.

ثالثاً : لم يكن بوسع هتلر أن يشتط في تطبيق تلك القوانين حفاظاً على سمعة ألمانيا ؛ التي كانت سوف تستضيف دور الألعاب الأولمبية في برلين عام 1936م.

كثنت الحكومة النازية ما تزال حتى بعد صدور قوانين نورمبرج حذره وحساسة فيما يتعلق بالرأى العام فى الخارج وتعمل له حساب ، فقبل وأثناء الألعاب الأولمبية ، أصدرت الأوامر لوقف العداء لليهود مؤقتاً فى أنحاء القطر لتعطى انطباعاً حسناً للزائرين وقد قادت جريدة العاصفة **Stummer** هذه المسألة بنجاح من أجل تحسين صورة ألمانيا ⁽¹⁾ ، وعلى هذا فإن رغبة هتلر فى رعاية دورة الألعاب الأولمبية قد أجل تنفيذ قوانين نورمبرج ولم يتبعها اضطهاد على الفور لهذا السبب⁽²⁾.

رابعاً : أن العبرة فى القوانين بتطبيقها على الواقع العملى وليس بوجودها حبيسة الإطار النظرى ، فبالإضافة إلى أن ظروف دورة الألعاب الأولمبية قد أجلت تنفيذ القوانين لأكثر من عام ، فإن تنفيذ هذه القوانين قد برهن على التعقيد وذلك لأن الأدلة الضرورية عن خلفية العائلة لم تكن متاحة بسهولة دائماً من أجل التمييز بين التصنيفات اليهودية المختلفة ولقد تم تعيين أشخاص للبحث عن العائلة للنظر فى هذا الموضوع ولكن البحث كان عشوائياً وارتجالياً ومتحيزاً⁽³⁾.

خامساً: ومن المفترض فى كثير من الحالات أن تلك القوانين قد خدمت اليهود أكثر مما ضررتهم ، فإذا كانت الاضطهادات المهنية كانت تتم بشكل عشوائى غير منظم من جانب الحزب النازى وأفراده وميلشياته ، فإن

1 - Noakes.; op. cit. p. 463.

2 -Gordon, Sarah., op. cit. p. 122.

3 - Noakos.; op. cit. pp. 466-467.

قوانين نورمبرج قد قدمت درجة كبيرة من الاستقرار فى وضع اليهود فى الحياة المهنية على الأقل من جانب التعصب المنظم الذى قلل من الأعمال العشوائية فى المرحلة السابقة (1) فطرد اليهود من وظائفهم قد تم بدون كثير من الانتظام والاتساق ، وبعد ذلك تم بشكل منظم بعد تبني قوانين نورمبرج(2).

سادسا: أن رؤية بعض المؤرخين التى تقول أن قوانين نورمبرج قد طهرت الخدمة المدنية من المتبقيين فيها وأن اليهود الذين كانوا مايزالون يعملون فى وظائف الخدمة المدنية ، قد تم طردهم بعد صدور قوانين نورمبرج (3) ، هى رؤية تحتاج إلى إعادة نظر فطبقاً لبعض الإحصائيات ، نجد أنه حتى يناير 1935م ، كان هناك مايزال فى الرايخ 2736 محام غير آرى يعملون فى مجال مهنة المحاماة ، وبعد ثلاثة سنوات ، أى فى يناير 1938م ، كان هناك مايزال 1753م محام غير آرى يمارسون المهنة(4).

سابعاً: كانت هناك ما تزال حرية فى التعبير عن الآراء السياسية داخل المعابد الدينية حتى بعد صدور قوانين نورمبرج ، ففى واحد من الاجتماعات التى عقدت بواسطة الجمعية الإقليمية للمعابد اليهودية ، راح المحامى اليهودى شتيرن Stern من برلين يتحدث إلى جمع المعبد فى نيوفبيد Neuwied ، وشجع الناس على البقاء فى ألمانيا وحذر من الإسراع فى الهجرة (5) " وأن اليهود يجب أن يظلوا فى القطر وأن كل اليهود ويجب أن يفتقوا صفاً واحداً فى أوقات الشدة(6).

1 - Sontag, Raymond J.; A abroken World, 1919-1939, New York,. London, 1971, p. 266.
2 - Loc. cit.
3 - Granvill, op. cit. p. 433.
4- Benz, Wolfgang.; op. cit. pp. 287, 288.
5 -Noakes.; op. cit, p. 468.
6 - Noakes.; op. cit, p. 468, Note, 1

ثامناً : حاولت الدعاية الصهيونية والصحافة الأجنبية المبالغة فى أوضاع اليهود المتردية والسيئة فى ألمانيا بعد صدور قوانين نورمبرج ولكن يبدو أن أوضاعهم لم تكن بهذا السوء الذى صورته الدعاية اليهودية والصحافة الأجنبية حتى نهاية عام 1938م. وللتدليل على هذه الرؤية نقول أنه خلال 1938.35م عاد بعض اليهود الذين هاجروا من ألمانيا إليها مرة أخرى. ويبدو أن سبب عودتهم إلى ألمانيا مرة أخرى يعود إلى تأثير الانطباع أن الأمور أصبحت هادئة بعد إرهاب 1934.33م كما أن العديد من اليهود ظلوا فى ألمانيا ولم يفكروا فى الهجرة مدفوعين بالشعور والحس الوطنى وأنهم كانوا دائماً ما يسخرون من أولئك الذين تركوا البلاد ⁽¹⁾ وبالإجمال فإنه لا ينبغي المبالغة كثيراً فى مسألة الاضطهادات المهنية لرجال القانون اليهود بسبب قوانين نورمبرج.

رابعاً : الاضطهادات النازية لأصحاب المهن القانونية اليهود فى قوانين 1938م.

بدأ الوضع المستقر نسبياً ، الذى تمتع به اليهود منذ قوانين نورمبرج عام 1935م فى التدهور المستمر ، منذ عام 1938م ، وأصبح وضعهم يسير من سيئ إلى أسوأ طوال هذا العام⁽²⁾. وفى هذا العام بدأت المرحلة الثالثة من الاضطهاد . وهى أشد المراحل قبل الحرب العالمية الثانية . ؛ فقد صدرت بين يوليو وسبتمبر . وحتى أكتوبر .

1 - Noakes.; op. cit. p. 468.

2- Noakes.; op. cit. p. 471

1938م ، مراسيم حكومية متتابعة فرضت قيوداً صارمة على توظيف المحامين اليهود وممارستهم للمهنة (1) ، وتطرح المزيد من الكبح والتحریم على نشاطات اليهود فى الحياة المهنية وتستهدف إذلال اليهود الذى لم تمسهم الإجراءات السابقة(2) ، وهم الفئات المستثناة فى قوانين 1933 ، 1935م. والواقع أن هذا التطور السيئ فى أوضاع اليهود ، كان إفرازاً طبيعياً للانتصارات السياسية التى حققها هتلر حتى هذا العام ؛ فقد كان هذا التطور جزءاً من سياسة راديكالية متطرفة عامة للنظام النازى ، الذى أعقب تطهير الجناح المعتدل المحافظ فى الحكومة فى شتاء 1937. 1938م(3) ، وهم شacht ونوراث Neirath وزير الخارجية وبلومبرج Blomberg وزير الحربية وفريتشه Fretsche قائد الجيش المعارضين لسياسة هتلر(4). وبالإضافة إلى تطهير البيت النازى من المعارضة فى الداخل ، فإن الانتصارات التى حققها هتلر فى الضم السلمى للنمسا فى مارس 1938م(5) والضم السلمى لألمان تشيكوسلوفاكيا . ألمان السودان . بمقتضى مؤتمر ميونخ فى 30 سبتمبر 1938م ، كانت لها آثار كبيرة على سياسته تجاه اليهود فى هذا العام.

ولقد راح هتلر يستغل فرصة اغتيال السكرتير الثالث . فوم رات Vom Rath . فى السفارة الألمانية فى باريس من قبل شاب يهودى (6) ليشن هجوماً ضارياً على اليهود فى شكل مذبحه يومية 109 نوفمبر 1938م(1).

1 - Gordon, Sarah.; op.cit. p. 123.

2 - Noakes.; op.cit. p. 471.

3- Loc. Cit

4- محمد عثمان: سياسة ألمانيا النازية تجاه ألمان النمسا وألمان السودان " 1938.1933"

، ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ، 1989م ، ص183-210

5 - Poliakov, L.; op.cit. p. 15

6-Carr, W.; op.cit. p. 72

كانت ليلة الزجاج المحطم أو الكريستال ناخت Kristall Nacht ، في 9 ، 10 نوفمبر ، والقرارات السياسية التي تلتها علامة بارزة على مرحلة كبيرة ونقطة تحول خطيرة في تطوير السياسة تجاه اليهود⁽²⁾.

فقد تم افتتاح حملة جديدة ضد اليهود⁽³⁾ في أكتوبر 1938 م ، وصدرت المراسيم بإغلاق المهن القانونية Legal Professions أمام اليهود⁽⁴⁾ وكان هناك إصرار شديد على آريئة الوظائف Aryanizing⁽⁵⁾ القانونية تماماً . أو بمعنى أدق قصرها على المسيحيين . وذلك بتحريم مهنة المحاماة بالنسبة لجميع المحامين اليهود المعلقين أصحاب الاستثناءات⁽⁶⁾.

فاليهود أصحاب المهن القانونية ؛ والذين خدموا سابقاً على جبهات القتال في الحرب العالمية الأولى ، والذين ظلوا حتى هذا التاريخ يتمتعون بالحماية القانونية ؛ قد أُجبروا على الخروج من مهنتهم Professions⁽⁷⁾.

ولقد سمح للقليلين من اليهود أصحاب الاستثناءات بالاستمرار في مزاوله مهنة المحاماة ، ولكن في مجال الاستشارات القانونية وكموكلين عن اليهود فقط⁽⁸⁾ ، ولم يصبح بوسع الزبائن الآريين Aryans . أو بمعنى أدق الزبائن المسيحيين . ، أن يوكلوا عنهم محامين من اليهود ، كما كان بوسعهم أن يفعلوا حتى هذا التاريخ ، على الأقل في القضايا المدنية⁽⁹⁾.

1- Noakes.; op. cit p. 476.

2 – Ibid, pp. 478, 481.

3 – Simpson.; op. cit. p. 134.

4 – Noakes.; op.cit. p. 478.

5 – Simpson.; op.cit, p.131; Limberg, Margarete (Hg.); Sie durften Nicht Mehr Deutsche Sein; Judischen Alltag in Selbstzeygnissen, 1933-1938, Frankfurt, New York, 1990, p. 78.

6 – Simpson.; op. cit. p. 134.

7 – Limberg, Margarete; op.cit, p. 47; Benz, Wolfgang.; op. cit. p. 288.

8 – Simpson.; op. cit. p. 131.

9 – Gilbert, M. op. cit. p. 130.

ويرى بعض المؤرخين أنه إذا كانت رسالة هتلر تتلخص فى إبعاد اليهود تماماً خارج الحياة الألمانية ، فإنه قد نجح فى مهمته هذه ، وأبعدهم تماماً عن المهن القانونية ؛ فمع قدوم عام 1939م حرم على اليهود أن يمارسوا مهنة المحاماه⁽¹⁾.

ومن الواضح أن طرد اليهود من المهن القانونية قد حدث بالتدريج ولم يتم دفعه واحدة ، فبين أعوام 1933-1939م راح هتلر يتبنى سياسة التدرج فى إزاحة وطرد اليهود من الحياة القانونية⁽²⁾ أو أن الأمر قد استغرق أربع سنوات من أجل أن تطهر ألمانيا نفسها من المحامين اليهود⁽³⁾.

كان الحساب الختامى للتشريعات الخاصة بالمهن القانونية فى عام 1938م ، هو تدهور أعداد المحامين اليهود بشكل ملفت للنظر منذ نهاية هذا العام ، فقد كانت أعداد المحامين اليهود فى أول يناير 1938م طبقاً لبعض الإحصائيات 1753 محام غير آرى Nicht Aricher⁽⁴⁾، وفى نهاية هذا العام ، انخفض هذا العدد إلى 200 محام يهودى يعملون فى مجال الاستشارات القانونية وكموكلين عن اليهود فقط⁽⁵⁾ مما يعنى أن عام 1938م كان هو نقطة التحول الحقيقية والخطيرة فى اضطهادات المهن القانونية وليس عام 1933م ، أو عام 1935م ، مع ملاحظة أن الكارثة كانت عامة على اليهود والأجانب وخصوم النظام.

¹ – Gordon, Sarah.; op.cit, p. 300.

² – لويس ل. سنيدر: أدولف هتلر ؛ الرجل الذى أراد عملياً احتلال العالم ، ترجمة طارق السيد خاطر ، القاهرة ، ط 1 ، 1992 ، ص ص 118 ، 119 .

³ – Benz, Wolfgang.; op.cit. p. 288.

⁴ – Benz, Wolfgang.; op.cit. p. 288.

⁵ – Sontag, Raymand J.; A broken World, op, cit, p. 266.

وينبغي ملاحظة أن قوانين الخدمة المدنية 1939.33م ، قد تمت بدون إراقة دماء ؛ فأعداد الموتى فى ذلك العهد قليلة (1)، وأنه على الرغم من قوانين التمييز ضدهم إلا أنهم استمروا فى التمتع بحماية القانون من العنف المشترك (2)، على الأقل منذ قوانين نورمبرج 1935م ، وحتى مذبحه 9 ، 10 أكتوبر 1938م.

كما أنه ينبغي تفسير ظاهرة الاضطهاد المهني هذه فى ظل روح العصر التى كانت سائدة فى ثلاثينيات القرن العشرين ، فيبدو أن معاناة اليهود فى ألمانيا كانت قصيرة وتافهة ، وكان الإرهاب النازى فى هذا المضمار يمارس بدون إراقة دماء ، إذا ما قورن بالتطهير الكبير Great Purge الذى حدث فى روسيا فى عهد ستالين فى نفس الفترة (3).

وعلى الجانب الآخر فإن تعامل البولنديين مع اليهود كان أكثر عنفاً وضراوة مما فعلته ألمانيا النازية مع اليهود (4).

وعلى عكس ما حدث فى البلدين تماماً كان هناك فى ألمانيا ما يزال بقية من حرية التفكير وحرية العمل داخل الحكومات المحلية (5) وحرية الحركة حتى نهاية 1938م ؛ فقد كان من النادر مضايقة اليهود أو التحرش بهم إذا كانوا محايدين على الصعيد السياسى غير منتقدى النظام (6).

وفى حقيقة الأمر فإن الاضطهادات المهنية القانونية وضرب البنية الوظيفية لرجال القانون اليهود فى أواخر عام 1938م يستلزم بالضرورة إعادة

1 – Grenvill, J. A. S.; op.cit. p. 433.

2 – Sontag. Raymond J.; op. cit, pp. 266-267.

3- Grenvill., op. cit. p. 433.

4 - Franklin Reid, Gannon.; The British press, and Germany, 1936-39. oxford, 1971, p. 293 .

5- Simpson.; op. cit. p. 126.

6-Poliakow,L ;op.cit.p.14.

النظر فى بعض دوافع وأسباب هذه الاضطهادات الذى يتمسك المؤرخون دائماً بقداستها واستحالة تغييرها.

فمن المفترض عند معظم المؤرخين أن الأسباب العنصرية على رأس هذه الأسباب ؛ على أساس أن أهداف وبرامج وممارسات النازية قد قبلت نظرية النقاء العنصرى racial Purity الألمانى ؛ تلك النظرية التى تحمل فى طياتها استبعاد الشعب أو العنصر اليهودى Jewish element وأن المسألة اليهودية من بدايتها حتى نهايتها هى مسألة عنصرية فى المحل الأول وليست دينية⁽¹⁾.

وفى تصورنا أنه لا ينبغى المبالغة فى الأسباب العنصرية للاضطهادات المهنية لرجال القانون اليهود على الرغم من أهميتها ، وذلك لأنها لم تكن جامدة ولا صارمة ولا حتى مقدسة كما يعتقد البعض طوال تلك الفترة ، كما أنها كانت تتوارى وتختفى أمام المصالح النفعية والاعتبارات التكتيكية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية وغيرها.

وعلى هذا الأساس فإنه بوسعنا أن نعيد النظر فى أولوية وقداسة

الأسباب العنصرية للأسباب التالية:

أولاً : تم عمل استثناءات واسعة النطاق لليهود الذين خدموا سابقاً على جبهات القتال فى الحرب العالمية الأولى ، والذين قتل آبائهم وأبنائهم وأزواجهم فى الحرب والذين كانوا يعملون فى المهن القانونية قبل أغسطس 1914م.

ثانياً : تم عمل استثناءات دائمة لليهود ذوى المهارات والكفاءات فى المهن القانونية لأنهم ذوو قيمة والدولة فى حاجة إليهم.

¹ – Simpson.; op. cit. p. 126.128; Dawidowcz, Lucy S.; op. cit. pp. 56, 59.
Benns, L.; op. cit. pp.256-257

ومن اللافت للنظر فى هذا المضمار أن هذه الاستثناءات قد تمت تحت تبريرات واهية ، فلقد اخترع النازى نظرية مؤداها أن هناك حالات استثنائية وهى أن الروح النوردية Nordic Souls يمكن أن توجد فى الأشخاص الآريين والعكس بالعكس⁽¹⁾.

ثالثا : تم عمل استثناءات لليهود الذين سايروا النظام وتعاونوا معه وأيدوه ونصروه ، وقد سجل المؤرخ اليهود أميل لودفيج Emil ludwig فى هذا الصدد " وإننا نشعر بالازدراء والاحتقار نحو هؤلاء اليهود الذين قبلوا إن يكونوا مواطنين شرف آريين فى هذا العهد وعاشوا فى صداقة مع النازيين⁽²⁾. كان على رأس هؤلاء المتعاونين هم اليهود الصهاينة ، وكان مقابل هذا التعاون هو عدم طردهم من وظائفهم ومنحهم معاملة تفضيلية عن باقى اليهود. ومن المحتمل أن هذا ما دفع رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت ينقل تشمرلين أن يقرر فى يولييه 1939م أن قضية اضطهاد اليهود فى ألمانيا بعيدة تماماً عن مسألة النقاء العنصرى وأنها لا تعدو سلب أموالهم وحسداً وغيره من تفوق اليهود ومهارتهم⁽³⁾.

وعلى أية حال فإنه بوسعنا أن نعيد النظر فى أن اضطهاد أصحاب المهن القانونية قد تم من أجل حل مشكلة البطالة ؛ وخاصة كما قرر هتلر ، حرمان المحاربين القدماء من رجال المهن القانونية الألمان الذين يعانون من البطالة نظراً لأن اليهود قد حلوا محلهم فى الخدمات المدنية⁽⁴⁾ ؛ وأن هتلر

1 – Lorimer.; op. cot, p.98.

2 – Grenvill.; op. cit. p. 441.

3 -Dawidowcz, Lucy S.; op. cit. pp. 55, 56.

4 – Lorimer.; op. cit. p. 157

استطاع أن يحل مشكلة البطالة فى جزء منها بإزاحة المرأة واليهود من سوق العمل والوظائف⁽¹⁾ فى عام 1937م.

وفى حقيقة الأمر فإنه إذا كان هتلر قد استطاع أن يحل مشكلة البطالة بعد أربع سنوات من حكمه أى فى عام 1937م ، فإنه من المفترض أن حل المشكلة فى هذا العام يتبعه مباشرة وقف طردهم من مهنتهم ، وهذا لم يحدث على الإطلاق فمن الثابت أن فرض القيود الصارمة وتطبيقها بشكل أشد صرامة على المهنة القانونية كان فى نهاية عام 1938م وهو عام لم يكن فيه أى ملامح للبطالة فى ألمانيا على الإطلاق ، وهذا ما يعنى أن قضية حل مشكلة البطالة على حساب إزاحة أصحاب المهنة القانونية اليهود قد تكون ذات قيم تفسيرية هامة حتى تم حل المشكلة عام 1937م وذات قيمة تفسيرية محدودة بعد هذا التاريخ.

الخاتمة

كانت قوانين تطهير الخدمة المدنية من اليهود أصحاب المهن القانونية بين أعوام 1933.1938 م ، من وجهة النظر النازية ، هي من قبيل الضغط القانونى والإجراءات السلمية المشروعة بدلاً من الحلول الثورية والانقلابية ، لتوصيد أبواب تلك المهن أمامهم وإزاحتهم منها.

كانت إزاحة واستبعاد اليهود من الحياة المهنية القانونية تشكل جزءاً ومرحلة من هدف استبعادهم تماماً من الحياة الألمانية وطردهم خارج ألمانيا ؛ ذلك الهدف الذى لم يكن يقبل المساومة على المدى البعيد.

كان استبعاد اليهود من الحياة المهنية القانونية يمثل هدفاً مشتركاً بين جماعات متنافرة ومتناقضة مثل هتلر ومشاركيه وأنصاره والجماعات المتطرفة والمتنافسة داخل الحزب النازى ، وأعضاء الحزب وأنصاره من رجال القانون الألمان المسيحيين والمحاربين القدماء والساخطين والناقمين من النازيين بل وأيضاً الراضين والقانعين منهم ، وحتى الألمان المحافظين غير النازيين ؛ كل هؤلاء جميعاً راحوا يتنافسون على هدف مشترك أظهر الإجماع بينهم لضرب وتخريب البنية الوظيفية القانونية لليهود ، رغم تنافرهم وتناقضهم واختلاف درجات التعصب بينهم.

ولم يكن الخلاف بين هذه الجماعات المتنافرة على الهدف ، وإنما كان الخلاف على التوقيت والتكتيك وطرق ووسائل تحقيق هذا الهدف.

كانت رغبات متطرفى الحزب النازى تكمن فى استبعادهم من تلك المهن بشكل فوري وعاجل وثورى فى ذات الوقت حتى ولو تم ذلك بشكل عشوائى غير قانونى.

وكان هتلر ومشاركوه يرفضون هذا الحل الثورى ؛ الذى قد ينتج عنه مشاكل داخلية وخارجية قد تهدد النظام من أساسه ، ومع وضعه فى الحسبان الظروف الداخلية والخارجية ، راح هتلر يقدم البديل فى شكل إجراءات قانونية منظمة وبالتدرج وعلى مراحل تكون بديلاً وتعويضاً لمتطرفى الحزب عن القيام بثورة عاجلة وفورية فى هذا المضمار .

كان سلوك النظام فى هذه القضية منظماً وعقلانياً ومن قبيل الحلول الكيِّسة والمشرفة ، حاول فيه النظام الحفاظ على القانون ولو من الناحية الشكلية ؛ ولم تكن هناك معايير إنسانية أو أخلاقية فى التعامل مع رجال القانون اليهود ، بل كانت هناك معايير نفعية ؛ فقد كان النظام النازى عقلانياً فى التعامل فى هذه القضية ، وذلك لأنهم قاموا بتقسيم هذه الفئة إلى نافعين للمجتمع الألمانى وضارين به .

وعلى هذا الأساس فإن قوانين تطهير الخدمة المدنية من رجال القانون اليهود حتى أواخر عام 1938م ، لم تشمل المحاربين القدماء ومصابى الحرب وأسرههم وأبناء وأزواج وآباء من مات على جبهات القتال ، وهؤلاء قد تم التعامل معهم على أساس ولائهم وإخلاصهم وخدمة الوطن الألمانى .

كما أنهم استثنوا رجال القانون الصهاينة الألمان وهم الذين تحالفوا مع النازية وتأمروا معهم وقد تم التعامل معهم على أساس أن هؤلاء من خلال رغبتهم فى إزاحة اليهود من ألمانيا إلى فلسطين يخدمون الوطن .

كما أنهم استثنوا اليهود من غير الصهاينة الذين تعاونوا مع النظام وأيدوه ونصروه وآزروه ومشوا فى ركابه وقد تم التعامل معهم على أساس أنهم موالون للنظام وأبواق دعاية له ولا خطر منهم على الوطن .

وقد ظهرت أيضاً عقلانية النظام فى استثناء الكفاءات والمهارات منهم وهؤلاء هم اليهود الذين يظهرون من خلال سلوكهم أنهم راغبون وقادرون على خدمة الوطن ونفعه.

ولقد راح النظام النازى على الجانب الآخر يستأصل ويجتث من ثبت ضررهم من وجهة نظرهم دونما شفقة أو رحمة أو إنسانية ؛ وهم خصوم النظام وأعدائه من السياسيين من رجال القانون اليهود بالإضافة إلى استبعاد يهود الشرق غير النافعين حتى ولو كانوا من غير أعداء النظام.

كان الاضطهاد المهني لأصحاب المهن القانونية اليهود تدرجياً وعلى مراحل ولم يحدث طفرة واحدة ، ومتلائماً مع الظروف الداخلية والخارجية ، ولم تظهر آثاره الضارة إلا فى نهاية عام 1938م.

كان النظام النازى فى حاجة إلى بعض الوقت من أجل تنفيذ هذه القوانين على الواقع العملى نظراً للتركيب المعقد والمتشابه للمجتمع المدنى ؛ وحتى أواخر عام 1938م كانت هناك بقية من حرية التفكير والعمل إذا كان الشخص محايداً على الصعيد السياسى وكان من النادر أن يتم مضايقة من ليس لهم نشاط سياسى ، وربما فعل هتلر مع خصومه السياسيين من غير اليهود أكثر مما فعله مع اليهود.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول أن مصطلح الاضطهاد المهني لرجال القانون اليهود يمكن إعادة النظر فيه فى قوانين 1933 ، 1935م ، وذلك لأن نقطة التحول الخطيرة فى أحوال رجال المهن القانونية واضطهادهم الفعلى كان أواخر عام 1938م وليس عامى 1933 ، أو 1935م.

ولا يمكن فصل معاناة رجال القانون اليهود عن معاناة رجال القانون المسيحيين ولا عن معاناة خصوم النظام جميعهم فى كل الوظائف والمهن ؛ فقد كانت الكارثة عامة على السلطة القضائية وعلى المجتمع بأسره فى ظل نظام

شمولى يحتقر القانون ويسلب السلطة القضائية صلاحيتها ؛ كان القانون الوحيد الذى يحكم هذا النظام هو أن رغبة الزعيم هى التى تملى القانون وأن هذا الزعيم هو المؤيد والناقض لقرارات السلطة القضائية.

وأخيراً فإن عوامل ومسببات صدور هذه القوانين ، كانت متداخلة ومتشابكة ؛ فهى مزيج من العوامل العنصرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ، لعب فيها تغلغل نفوذ اليهود فى هذه المهن بشكل مستقر دوراً هاماً ، ولعبت فيها الغيرة النابعة من المنافسة المهنية والوظيفية بين اليهود والمسيحيين فى هذا المضمار دوراً هاماً أيضاً ولعبت فيها رغبة النظام فى التخلص من المحامين اليهود الذين يشكلون إحدى بؤرات المعارضة للحزب النازى قبل وصوله إلى السلطة دوراً محورياً أكثر أهمية ، ولعبت فيه الضحية أيضاً دوراً هاماً ؛ وذلك لأن الشك وعدم الثقة وعدم الانضباط والخلل والفساد والتفسخ والانحطاط والانحلال والتحلل من قيم وتقاليده المهن القانونية وخاصة تقاليد مهنة المحاماة عند كثير من المحامين ورجال القانون اليهود ، كان له دور يستحق الاعتبار فى هذا المضمار ، كما لعب فيه تسييس السلطة القضائية وارتمائها فى أحضان السلطة التنفيذية الدور الأكبر ، تلك السلطة التنفيذية الشمولية التى لم تكن تلقى بالأللقانون ولا للحقوق القانونية للألمان.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية والمترجمة :

- . جمال حمدان : اليهود أنثروبولوجيا ، كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة ، العدد 542 ، فبراير 1996م.
- . ج . ه . كول : الاشتراكية والفاشية فى ثلاثينات القرن العشرين ، ترجمة عبدالحميد الإسلامبولى ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1964م.
- . رجاء جارورى : الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية ، ترجمة قسم الترجمة بدار الغد ، دار الغد العربى ، القاهرة ، ط 1 ، 1997م.
- . عادل محمد شكرى : النازية بين الأيديولوجية والتطبيق ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ب.ت.
- . عبدالوهاب المسيرى : الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ ، دار الشروق ، القاهرة ، ط 1 ، 1997م.
- . لويس ل. سيندر : أدولف هتلر ؛ الرجل الذى أراد عملياً احتلال العالم ، ترجمة طارق السيد خاطر ، القاهرة ، ط 1 ، 1992م.
- . محمد فؤاد شكرى : ألمانيا النازية ؛ دراسة فى التاريخ الأوربى المعاصر ، 1939.1945م ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1948م.

ثانياً : الوثائق الأجنبية المنشورة:

- Hans – Dieter Schmid, Gerhard Schneider, Wilhelm sommer.; (H.G.); Jüden Unterm. Hakenkreuz; Dokumente und Berchte Zur verfolgung und vernichtung der Juden dursh die Natianalsozialisten, 1933. bis 1945, Band 1 : verdrangung und verfolgung, schwann, Düsseldorf, 1983.
- Jeremy Noakes and Geoffrey, Pridham, (eds.) Documents on Nazism, 1919 – 1945, the Viking press, New York, 1975.

- John Hope simpson.; the refugees problem; report of a survey, oxford uni. Press, London, New York, Toronto, 1939.
- L.L. Snyder, (ed.); Documents of German history, New Jersey, 1958.
- Walter Comsuelo Langsam, (ed.); Documents and readings in The history of Europe Since, 1918, J,B, Lippincott Cmpny, Chicago, philadelphia, New Yofk, 1951.
- Walther Hofer. (Hg.); der Nationalsozislismus; Dokumente, 1933-1945, Fischer Taschenbuch Verlag, Frankfurt am Main, 1974.

- ثالثاً : المراجع الأجنبية:

- Arnold Paucker, Sylvia Gilchrist, Barbara Suchy.; (H.G.); Die Juden im Nationalsozialistischen Deutschland, (the Jews in Nazi Garmany) 1933-1943, J.C.B Mahr, Tubingen, 1986.
- Emil, Ludwig.; The Germans, London, 1942.
- Francis R.Nicosia.; the Third Reich and the Palestine question, 1. B. Tauris & c Ltd. London, 1985.
- Franck-P.Chambers, Christina pholps, Harvis and charlos. C.bayley.; This age of conflict; a Contemporary World history, 1914. to the present, George. G,HARRAP, London, 1950.
- Gannon, Franklin. Reid.; the Beitish Press and Germany, 1936-39. oxford, 1971.
- J.A.S. Grenvill., a World history of the tewentieth Century, 1910-1945. Western dominance, vol, 1. London, 1980.
- John, Weiss.; Conservatism in Europe, 1770-1945; Traditionalism, Reaction and Counter-revolution, New York; 1977.
- Lee, Benn S.; Europe Since 1914. London, 1945.
- Leon Poliakov., Harvest of Hate; the Nazi Program for the Destruction of the Jews of Eurpe, Greenwood Press, new York, 1971.
- Lewis, Wyndham.; Hitler.; chatto and Windus, London, 1931.

- Lucy S. Dawidowicz., The war against the jews; 1933-1945. weidenfeld and Nieclson. London. 1975.
- Margarete, Limberg, Hubert rubsaat. (Hg.); Sie durften nicht mehr Deutsche Sein; Judischen Alltag in selbstzeugnissen; 1933-1938, Campus verlag, Frankfurt, New York, 1990.
- Marten Gilbert.; the European Powers, 1900-1945.
- _____ : New York, 1970.
- _____ .; the Second World War, London, 1970.
- Monika Richarz; Jüdische leben in Deutschland; selbstzeugnisse zur sozialgeschichte im kaiserreich; zweiter Band, Deutsche verlags-Anstalt, Stuttgart, 1979.
- Raymond J.Sontag.; a broken World; 1919-1939, Harper & row, New York, Evanston. San Francisco, London, 1971.
- R.W. Seton-Watson.; Britain and the Dictators; a Survey of post war British Policy, New York, Macmiliam Company, Cambridge uni-press, London, 1938.
- Sarah Gordon; Hitler, Germans and Jews Question, Princeton. Press, Us, 1984.
- William Carr.; Hitler; a Stndy in Personality and Politics, Londen, 1978.
- Walfgang Benz., Die Juden in deutschland, 1933-1945; Leben unter Netionalsozialistisches Herrschaft; Verlag C.H. Bech Munchen, 1988.